

كتاب
مناوي قاري
الهداية
التمام

النصاوي
السراج
فريق
عقرا له اخوات
احاديث

ورقة
عدد
٤٩
عشر
٢٥

علم صانع ديواني

عن السيد جبرئيل كمنزل على النبي محمد عليه افضل الصلاة والسلام
نزل عليه اربعة وعشرون الف مرة على المشهور والله اعلم
من عن ادم عليه الصلاة والسلام لم خلق من التراب
لان الله لم يكن قبل ادم شي سوى التراب فخلق منه والله اعلم
عن الحاشية في كون قمر من الشمس لا يزيد ولا ينقص
من القمر يزيد وينقص احب ان الشمس تسود به تعالى
العرش كل ليلة والقمر لا يؤذن له في السجود الا في ليلة الاربعة
من الشهر فاذا اهل الهلال يزيد في كل ليلة فترقا فترقا
ان له في السجود في تلك الليلة ثم بعد ذلك ينقص ويترك
في اخر الشهر والله اعلم من قنادي الوفاية

عن الفقير المديون اذا مات على مطالب بها يوم القعدة
ان كان من قعدة الا اذا والا يواخذ بها يوم البعثة والله اعلم وقاير
عن الصفي عن يسان في قبره احب نعم يسان والله اعلم وقاير
عن الشمس اذا غربت اين تذهب يجب شطلع على قوم وتذهب عن اخرين والله اعلم
وقاير

دخل في ملك الصديق
السي محمد جمال الدنيا
الكاتب يا موي
حلت
الحج

ملكه الفقير
ارشد القادر الموكلي
عمر

تختتم
لا عجزني لا عجز

قال هلال قلت اذا شرط الوقف لانية
الصفة الى عبده ومن بعد عبده الى
فمات عبده ووصى الى رجل يكون الموصي
ولاية مع زيد قال لا يجوز له ولا يصح زيد
انفع الوسايل
ضرر

قوله وقف شرط مرتبا لم اجل معين
ثم من بعده الفقير اخرج عنه لغيره ثم
مات فله شغل الى لفة كذا
بالا شغال



سئل عن رجل هدم بيت نفسه فأنه قد جازده على بعضه ويلزم بان يعمر ما يبطله ام لا
اجاب لا يبطل ولا يلزم والله اعلم / سئل فذا ويعد الزكاة في المسمى بهما مع الواتعاه

الدين اذا ثبت على احد من الورثة بالبيته يستوفى جميع الدين مما في يده لا ما يخصه
اذا قامت لست وارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين البيته تصح لان الشناقضي في الشب لا يمنع صحة الدعوى

مطلب
موايد زاده في هذا المذنب
ليس للموقوف عليهم قبل الوفاة الموقوفه

مطلب لا يسمع قول القيلان
سئل عن من له مال على صغير له به بيته هل له الدعوى
عليه ام على ابنة حفرة له الدعوى على ابنة حفرة
وبشر المدة في الدعوى ويقوم البيته عليه وعلم
نبيج الم

صيد النظرة واليه نور مع التسمية طلال
سئل عن رفع الصوت بالذكر في المسجد هل هو صرام
سئل عن صرام ولا يعلم في الكوفة عرض
سئل عن رجل قتل رجلا عمدا وثبت عليه القتل
ثم ان ولي المقتول قتل قبل ان يقضي القاضي
عليه بالقتل هل عليه ضمان بسبب ذلك
لا ضمان عليه بسبب ذلك لانه استوفى
حقه وسد علم الكوفة

سئل عن السيد فاطمة رضي الله عنها لما
سحبت زهرا لانه لم يحضر خطبة الامام
سئل

انما ناقصة فحل شمع دعواه **اجاب** اذا المر
يقول المشتري انه قبض جميع المبيع او انه استوفى
جميع ما وقع عليه العقد والقول قوله في مقدار
ما قبضه مع مئنه ولا يسمع قول القباي وحده
الا ان يشهد معه اخرانه قبض جميع المفقود عليه
وهو كذا وكذا **سئل** اذا اقر شخص بدين
لشخص كذا درهم ترتب له في ذمته بطريق شرعي
ولم يقر بقبض فلما ادعى عليه واعترف بالاقرار
وقامت عليه البيته بذلك طلبت من المقتد
انه اقبضه العوض فهل يلزم المقر بالمعسر
اجاب مذهب ابي حنيفة ومحمد انه يلزم
بما اقر به ولا يلزم المدعي بيمين انه اقبضه عوضه
لانه ما اقبضه عوضا عن شيء بل اطلق لكن المقر
له ان علم انه اقر به كاذبا لا يسعه انه يأخذ منه
جبرا والفتوى على انه يحلف المقر له انه ما كان
كاذبا فيما اقر به ولست بمبطل فيما ادعاه
ويقضي له **سئل** عن شخصين وقف ارضا
او عقارات نصفين او ثلثا او ارباعا على
على جهات ثم حصل بين متخفي الوقف مخاصمة
وطلبوا القسمة وهذه الارض مما يمكن قسمتها
فهل تقسم ام لا **اجاب** ليس لهما ان يقسما

سئل عن رجل من الاشرف جاوز البيته جارا
وسلم له دار وجار من اخر قبعة مدية ماتت فادعى
والدار ان ذلك دفعه له على سبيل العارية لتجمل به
في بيته وادعى الزوج انه ملكها ذلك فهل يعمل
قول الاول ام الثاني
القول للزوج حيث كان مثل هذا الاب ملك
بمثل هذا الجار لا بيته كما في من شان اشرف
الناس لسانة انفسهم بذلك ولا علم في رواية
سئل عن من اشترى قمحا او دقيقا واستهلك
بعضه بالاكمل لا يبيع ثم وجد به عيبا شرعا
هل له رد الباقي والرجوع بنقصان عيب
ما تنصرف فيه بالاكمل سئل عن ما سبق من
الشن ويرجع بنقصان العيب خاصة
ما استهلكه وله اعلم في الرواية

مطلب
في بيته
الوقف
المستحق
اذا رجع
الوقف
في الوقف

العين

العين الموقوفه لان القسمة انما تكون في الملك
المشترك ولا ملك للموقوف عليهم هذا هو المذ
وبعضهم يجوز ذلك **سئل** عن رجل له مال
لا يودي زكوة هل يجبره الحاكم ام لا **اجاب**
اذا قامت عليه البيته ان له مال وانه لا يودي
لزكوة أجبره الحاكم على اخراجهما بنفسه **سئل**
هل لاحاد الناس ان يجبي الزكوة قصر ام ان ياربها
بغير اذن الامام ولا نايه ويقطعها لمن يجبان
وهل تسقط الزكوة عن صاحبها **اجاب** ليس لمن
لا ولاية له ان يتطالب احدا بزكوة ماله وياخذها
منه جبرا ويصرفها الى المصارف بل يرفع امرها
الى الامام او نايه ليامر باخراج الزكوة بنفسه
وتجبره اذا امتنع ومتى ارتكب ذلك الفعل فهو
معتد على الامام فيؤدبه بما يرى ومتى اخذها
بغير رضى المالك وصرفها الى المصارف لا تسقط
الزكوة عن المالك لانها عبادة ولا بد فيها من الاخيار
المؤدي فيرد الى من اخذ منه اذا اخذ منه لانه
غاصب **سئل** عن الوقف اذا رجع الوقف
عما وقفه قبل الحكم يلزم الوقف ثم وقفه ثانيا
على جهة اخرى وحكم قاض بصحة الرجوع وبصحة الوقف
المثل ولزومه على مقتضى مذهب ابي حنيفة فهل

مطلب
بغير العلم على اذا
الزكاة

سئل عن رجل من الاشرف جاوز البيته جارا
وسلم له دار وجار من اخر قبعة مدية ماتت فادعى
والدار ان ذلك دفعه له على سبيل العارية لتجمل به
في بيته وادعى الزوج انه ملكها ذلك فهل يعمل
قول الاول ام الثاني
القول للزوج حيث كان مثل هذا الاب ملك
بمثل هذا الجار لا بيته كما في من شان اشرف
الناس لسانة انفسهم بذلك ولا علم في رواية
سئل عن من اشترى قمحا او دقيقا واستهلك
بعضه بالاكمل لا يبيع ثم وجد به عيبا شرعا
هل له رد الباقي والرجوع بنقصان عيب
ما تنصرف فيه بالاكمل سئل عن ما سبق من
الشن ويرجع بنقصان العيب خاصة
ما استهلكه وله اعلم في الرواية

سئل عن الزبي اذا كان له عبد كافرا فقام
عنده هل يبقى في ذمته ام يجبر على بيعه
لنعم تجبر على بيعه وللمسلم في الرواية

مات وعليه سلم او دين اخر موقوف على حاله وموت من عليه الدين يبطل الاجل لانه حقه
وموت من له الدين لا يبطل الاجل من التلوي كتاب الميراث

يصح هذا الثلث **اجاب** اذا رجع الواقف عما
وقفه قبل الحكم بلزومه فذهب الى حقيقه انه
يصح لكن الفتوى على خلاف قوله في الوقف فانه
يلزم من غير حكم الحاكم مع ذلك اذا قضى بصحة
الرجوع قاض حفي المذهب صح ونقد فاذا وقفه
ثانيا على جهة اخرى وحكم بها حاكم صح ولزم وصار
المعين هو الثاني انه لا يد بحكم الحاكم **سئل**
عن اراد ان يتخذ طاحونا بين حيران يوثق عتقه
بخشي عليهم منها لم يمنع ام لا **اجاب** اذا اخبروا
اهل الخبره ان اتخذا الطاحون توهن بنا يوثقهم
فالفتوى انه يمنع من التصرف على وجه يتضرر
منه الجار وان كان يتصرف في ملكه **سئل**
هل يجوز لليهود والنصارى ان يتخذوا بيتا يجمعون
فيه ويقيمون ان كانوا في بلدة ليس فيها
بيعه ولا كنيسة **اجاب** انهم يبيعون مزاحا
بيت يجمعون فيه كذلك **سئل** عن رجل
تزوج بامرأة لها ابن من غيره فتزوج امرأة
واستولدها بنتا فهل هذا البنت تحرم على زوج
الامر **اجاب** يحرم ان يتزوج بنت ابن زوجته
لانها بنت ربيته فحرم عليه وان سفلت
سئل اذا تصادق اثنان اتهما بنوع وكل
منهما نسبة معروف فهل يصح بهذا الاقراران

مطل
الوقف ان يلائم من غير
حكم الحاكم

مطل
يمنع من التصرف في ملكه اذا امر
بذلك من ساكن بدار بين قدم صالحين
وهو من كتب المعاصي مصر عليها اهل
البحرارة وصاحب الدار
بخرجه منها بسبب ذلك امر
اجاب ليس لهم ان يخرجوه بسبب
ذلك ويكره لهم ان يامروه
بالمعرف والمعلم بن خمس في كتاب
الحضرة الامام

مطل
اذا تصادق اثنان
انها بنوع اسم

ويتوارثان

مطل
وفي فتاوي العصر الجبيل بعد اقامة البينة بالحق قضاه من واسره بالجس قضاه من ايضا في المحيط
اذا قال القاضي بعد سماع البينة ادفع هذا المصود للمدعي لا يكون حكما وينبغي ان يقول حاكمت
بهذا المصود وهذا المدعي والصحيح ان قوله حكمت او قضيت ليس بشرط وقوله ثبت عندني
ينبغي وكذا ظهر عندني او صحح او علمت فلهذا كله حكم هو المختار من الغنية في القضاة الفصل الثالث
عشر فيما يكون حكاما من القاضي ولا يكون

ويتوارثان به ام لا **اجاب** يصح هذا في ارض
كل واحد منهما من الاخر الا في حق ثبوت النسب
كل واحد من الجد ولا يدان يعين في الاقرار
انه ابن عم شقيق اولاد او لام فان ثبت ذلك
بالبينة صح في ثبوت النسب ايضا **سئل**
عن رجل اسلم له رجل مبلغا في شئ يجوز له السلم
فيه ثم طال به فادعى عند الحاكم انه قبض راس السلم
ولم يقبضه وانه كاذب في اقراره **اجاب** يحلف
رب السلم انه لم يكن كاذبا في اقراره ان اراد ان
تحليفه فان حلف استحق المسلم فيه وان نكل
بري المسلم اليه بما اقربه كما تقدم انه المفتي به
سئل هل يجوز بيع مثقال من الذهب
بقطار من الفلوس لشيئه ام لا **اجاب** لا يجوز
بيع الفلوس لاجل بذهب او فضه لان علما ونا
نصوا على انه لا يجوز استلام موزون بموزون
الا كان الموزون المسلم فيه مبيعا كزعفران
او غيره والفلوس ليست من المبايعات
بل صارت اثنا **سئل** هل تجزئ الزكاة
في الفلوس المتعامل به في هذا الزمان **اجاب**
نعم الفتوى على وجوب الزكاة في الفلوس اذا
تعمل بها اذا بلغت ما يساوي ما ياتي ذرهم

مطل
يختلف
رب السلم

مطل
يختلف
رب السلم

مطل
يختلف
رب السلم

مطل
وضع عند ال بوسن خلاف للمرجع غلة الوقف او جعل
الولاية لنفسه ويحتمل شرط المنفعة والولاية لنفسه
يعني جاز للواقف عند ال بوسن ان يشترط انتفاعه
من وقفه وتولية نفسه الا انه لو لم يكن امينا
فالتقاضي غلره ولو كان مشروط الوقف ان لا يعزله
احد لا يلتفت اليه لانه مخالف للشرع دفعا
لاضرب عن الفقر ولو صار عدا بعد لا
لا ينتقل الولاية اليه كذا في المحيط
شرح الملتقى

مطل
سل عن من وقف جميع حصته من دار
ولم يسم قدرها هل يجوز الوقف ام لا
اجاب نعم يجوز الوقف والبيان في المقار
الى الوقف ان كان حيا ولو رشتان كان
ميتا والله اعلم وقاية

مطل
سئل عن من باع حصته من عقاره وهي الثلث
بشئ معلوم فكان حصته اكثر هل البيع
ينفذ في كامل حصته لم في الثلث
اجاب ينفذ البيع في الثلث لا غير

من الفضة أو عشرين مثقالا من الذهب .
سئل عن شخص عليه دين لشخص والمديون
وكيل يتصرف عليه فاذا كان المديون لو كيله ان
يعطى رب الدين دينه وغاب فطالب رب الدين
الوكيل بالمبلغ فادعى ان ليس تحت يده مالا لموكله
هل يقبل قوله بل لا يمين واذا اقام رب الدين بينة
ان تحت يده مال لموكله هل يستع ام لا **اجاب**
لا يلزم الوكيل دفع ما في يده الى من وكله بقبضه
منه وان انكر ان الموكل ليس له تحت يده شيء
ولا يمين عليه لان اليمين انما تجب للمضم والوكيل
بقبض الوديعة او العين ليس خصم **سئل**
عن رجل استاجر ارضا صالحا ينفع به في جميع
الملح منها بعد سقيها بالماء حتى ينعقد بالماء
اجاب اذا استاجر الارض ليسوق اليها
الماء ان الماء الذي يسوقه اليها ينعقد لمخافته
الملح ملكه لانه انعقد من الماء الذي ساقه اليه
مكة الارض يمكنه فيها فاذا كان كذلك
فالاجارة صحيحة لانه استاجر الارض ليجلس فيها
بسوقه اليها في المدة التي استاجرها كذلك
فصار كما اذا استاجر حوضا او صهرا ليملاه
مياه ليجعله اليها وان كان الملح الذي يأخذه

مطلوب
لا يلزم الوكيل دفع ما في يده

مطلوب
او العين ليس خصم

مطلوب
استاجر ارضا ليسوق الماء اليها وينعقد لمخافته

انما

مطلوب
شريك في دار
مدته متناهية
طلبه جازما
تقسيمها

مطلوب
هل للقاضي
تزوج النكاح

مطلوب
هل للبايع
الحسبة
على الثمن

انما هو من اجزاء الارض لا من الماء الذي ساقه اليها
فمؤمل ان لصاحب الارض لانه من اجزاء الارض فصار
كالطين والتراب ولا يجوز استيجار ذلك لانه
استيجار على استهلاك العين فالاجارة انما تعقد
على استهلاك المنافع فاذا انصرف فيرد كل واحد
من المتواجزين الى صاحبه مما وضع يده عليه الاخر
سئل عن شريك في دار قد تهدمت وسقط
نقصه فطلب احدها قسمة النقص واما الاخر
اجاب لا تقاضا ان امكن قسمتها بان لم يرجع
الى كسرو شق قسم بطل حد وما يجبر الممتنع وما
يحتاج الى كسره لا يغتم الا بالتراضي والجذر القائمة
لا تقدر الا بالتراضي **سئل** هل للقاضي تزوج
الصغار اجاب اذا كتب في تقليده ان له تزوج
الصغار زوج والا فلا **سئل** عن البايع
هل له حبس المشتري على الثمن وان كان المبيع
في يده **اجاب** نعم له حبسه على الثمن وان كان
المبيع في يده كالمحبس يحبس الراهن وان كان الراهن
في يده **سئل** عن شخص ادعى على اخر مال فادعى
انه اقبضه المال وان له بينة تشهد بذلك
وهي متعذرة هل يهل اليه احصاؤها **اجاب**
اذا اقر بمال وادعى الا يقا ان له قيم بينة بذلك

مطلوب
الاجارة تنعقد على استهلاك
المنافع لا العين

مطلوب
سئل عن رجل عليه دين لا خسر موقوف عليه
شهر قدرا معلوما واشهد عليه اذا مضى الشهر
في الثاني نصفه ولم يعرف قسمة كان لاحق وفي
الثالث نصفه وكان لاحق وفي الرابع نصفه
ويعمل بموجبه الاجارة تنعقد على عينه
سئل عن من استعار من اخر شيئا وضاع
من عنده بلا تقصير منه هل عليه ضمان
فيه **اجاب** الضمان عليه ولا يملكه
سئل عن رجل ادعى على اخر حق فادعى
عليه بينة به فقبل ان يقضي عليه القاضي فمضى
المجالس واقتضى اربا فادعى القاضى ان يحكم
عليه في عينه لما ثبت عليه بالبينة ام لا
اجاب ليس للقاضي ان يتجاوز في عينه
سئل عن من اشترى شيئا ووجه به عيبا فلم
يراه فورا وسكت مدة واراد رده على
البائع هل له ذلك ام يسقط حقه من الر
بالتقصير **اجاب** لا يسقط حقه من الر
بالتقصير وله رده ما لم يتصرف فيه تصرفا
يدل على الرضا ولو طالت المدة ولا يلزم حرجا

سئل عن من ذهب لاختيه من الرضا شيئا فادعى الرجوع فيه هل له ذلك مع بقاء الموهوب الكتاب نعم له الرجوع والعلم
سئل عن الموهوب له اذا ادعى هلاك الهبة هل يصدق بيمينه ام بلا يمين **اجاب** يصدق بلا يمين والعلم
سئل عن رجل له على اخر دين ذهب منه هل تصح دلة الرجوع ام لا نعم تصح الهبة ويكون في معنى الابرة ولا رجوع له فيه والعلم
وفاية

القضاء بخلاف شرط العاقبة كما اقتضاه بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء شرط الواقف كنصر الشارع
 صرح به في شرح المجمع للمصنف وابن ملك فصرح السبكي في فتاواه بان ما خالف شرط الواقف فهو
 منقالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا او ظاهرا انتهى ويدل عليه قول
 احتسابنا عما في السهولة المشابهة في القواعد الاولى

مطلوب
 اذا تقرر ان لا يبيح

مطلوب
 اشترى جميع ما يملكه
 ولا يضر به البيع بمقدار

مطلوب
 المودع اذا مات غير مجهول
 تأخر

في الحال والا الزم بدفع المال ، واذا اقام بينة
 بعد ذلك يرد منه ما اخذه منه لان الذي ادعاه
 المدعي ثبت باقراره وما ادعاه من الايقان لم يثبت
 ولا يجوز مجرّد دعواه الايقان **سئل** عن شخص
 اشترى من اخر جميع ما يملكه من نقد وبضائع
 وغيره فهل يصح ذلك **اجاب** اذا علم المشتري
 جميع ما يملكه صح البيع ولا يضر جهل البايع بمقدار
سئل عن المودع والعامل اذا اشهد عليه
 عند الموت انه رد المال الى مالكه وانه تلف
 في يده هل تنبأ الورثة **اجاب** اذا مات من عنده
 مال الوديعة او قرض او غير ذلك مما هو امانة
 او كان القول قوله في زوجه الى مالكه او تلفه او جزء
 منه فطوبى ورثته بنسبة فادعوا ان مورثهم
 ادعى قبل موته انه ردّه الى مالكه او تلف منه
 واقاموا البينة انه قال الله في حيّوته تقبل بيتهم
 وكذلك اذا اقاموا بينة انه حين موته كان المال
 المذكور قايما وان المورث قال هذا المال عندي
 وديعة او قرض او قبضته لفلان بطريق الوكا
 لة او الرسالة لا دفعه له فادفعوه اليه ولا تكنه ضا
 بعد ذلك من عندنا لا ضمان عليهم ولا في تركته
سئل عن رجل اشترى من اخر شيئا واقر

برو

اشترى شيئا واقر برويته
 بخلقه البايح

من ان القاضى اذا قرّر فرشا للمسيح
 بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحل لغيره
 تناول المعلوم انتهى وهذا علم حرمه
 اصداث العظماء ايضا واصلت المرتبة
 بالاولي وان فعل القاضى ان وافق
 نقد والارد عليه حرام على المشابهة

مطلوب
 البيع جائز في المجهول
 ولا يضر بالبيع

فر
 القول لازم مع البينة الا اذا كثر به
 الظاهر ولا يقبل قول الوصي في نفقة
 زانية فالنقد الظاهر كذلك المستولى
 اشباهه محمد المذنب بكتاب الامانة

مطلوب
 القول لا يبرئ في الجوار

برو يته عند الشهود ثم بعد قبضته ادعى انه لم يكن
 راه واراد ردّه **اجاب** اذا ادعى المشتري بعد
 اقراره بروية المبيع وروية عيوبه التي افرد
 بذلك ولم يكن زات المبيع وكذبه البايع حلف
 البايع ان اقراره بذلك كان بعد الروية
 والمعرفة فان حلف لم يثبت الى انكار المشتري
 فان نكل فلم يثبت الرد **سئل** عن رجل اشترى
 جميع ما في هذا البيت المقفول هل يصح **اجاب**
 البيع جائز لان الجمالة يسيرة ولا تمنع صحة البيع
 والمشتري الخيار اذا راي ما في البيت وان شاء
 رضى ولز شارد ولا خيار للبايع **سئل** اذا اخذ
 المطلق ولد من حاضنته لزواجها هل له ارثيا
 به **اجاب** له ان يسافر به الى ان يعود خوامه
سئل اذا اسقطت حضنة لولد لتزوجه
 اجنبي ولها امر هل تستحق الحضنة **اجاب**
 نعم تنتقل الحضنة الى امر الجدة وان غلت **سئل**
 عن رجل تزوج امرأة وزفت اليه بقماش
 وخط مضاغ وخاش وغيره والزوجة حرة
 لم بعد ذلك ادعى والدها ان جميع ما مع ابنته
 ملكه ليس ملكها وادعت انه ملكها ليس له ولا
 لو الدخا في شئ منه حق **اجاب** القول

اذا اقر
 المطلق

خطه
 في الحضنة

قول الامر والاب انهما لم يملكا وانما هو عارية عنده
 مع اليمين الا ان تقوم دالة ان مثل هذا الجاهل
 للبدن **سئل** عن رجل سأل من الحاكم ان يحلف
 غريمه ان لا يسكوه الا من الشرع فاني الغريم الحلف
اجاب ليس الحاكم ان يحزره على الحلف وانما ينهيه
 عن التعرض له من غير الشرع فاذا انقضاه لم شكاه
 من غير الشرع ادبه وعزمه جميع ما عزم بسبب الله
سئل عن رجل له عقار وارض وقف نصفها
 شيئا بعام توفي فارادته اولاده الموقوف عليهم من
 قسمة وهو مما يحتمل القسمة فمثل حينهم الحاكم الى
 فله وليقسم فله ويعزنا الموقوف من الملك ويحكم
 بصحتها ام لا **اجاب** نعم يجوز القسمة ولا يغير
 الوقف عن الملك ويحكم ويجوز للورثة بيع ما صار
 لهم بالقسمة واذا قسم بينهم من هو عارية بالقسمة ان
 شأ عت جصة الوقف وحملة الملك بقوله والاول
 ان يقرع بين الخصمتين نفيا للثمة عن نفسه
سئل عن معنى قولهم وجب في الاجارة
 الفاسدة اجرة المثل لا يتجاوز به المستأجر انتهى
اجاب معناه ان يستاجر شخص شيئا باجرة
 معلومة ويشترط في صلب العقد مثلا ان مئة
 الدار على المستاجر فكذا شرط مقصد للعقد لان

عن رجل سأل من الحاكم ان يحلف
 غريمه ان لا يشكوه الا من الشرع

مطلوب
 يجوز ان يوزن الوقف عن الملك
 قسمه بصحتها

وهو مطلب
 يجب اجرة المثل الاجارة على

المدة

المدة والعلف على المجر فاذا استوفى المنفعة
 في هذه الاجارة الفاسدة قالوا يجب عليه اجر المثل
 للمستاجر اما اذا افسدة الاجارة بجمالة الاجرة
 بان استاجر شيئا مدة معلومة بيوت او دابة
 ولم يبين جنس البيوت ونوعه فالواجب على
 المستاجر هنا اجر المثل بالغاما ببلغ اذا استوفى
 المستاجر المنفعة **سئل** هل يجوز اجارة
 الارض المستغولة بزراع الغير **اجاب** اذا الزرع
 بحق بان كان باجارة لا يجوز ان يوجر مالم يستصحب
 الزرع الا ان يوجرها مضافا الى المستقبل
 وان كان الزرع بغير مستند شرعي صحته الاجارة
 لان الزرع في هذه الصورة واجب القلع لان المجر
 في هذه الصورة قادر على تسليم ما اجره بان يحزر
 صاحب الزرع على قلعه سواء ادرك ام لا لانه لاحق
 لصاحبه في ابقائه **سئل** اذا غضبت
 الارض هل يلزمه الاجرة **اجاب** اذا غضبت
 من المستاجر ولم يتمكن من الانتفاع تسقط الاجرة
 عنه مدة الغضب فاذا زال وانتفع بها وجبت
 عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة
 ما يتمكن من الانتفاع بها لما استوجرت له فله
 ان يفسخ الاجارة كما كان له ان يفسخ حين غضبت

مطلوب

مطلوب
 اجارة الارض المستغولة
 بزراع الغير

مطلوب
 اذا غضبت المستاجر ارضا

منه **سبل** عن المرتضی اذا رد العين الموهونة
وكذبه الراهن هل القول قوله **اجاب** لا يكون
القول قول المرتضی في رده اليه **سبل** عن
شخص ادعى على ورثة انه اودع مورثهم ودعيه
فانكر الورثة ولم توجد العين المودعة في الذمة
ولم ادعى بينة بنسب **اجاب** اذا قام المودع
بينة على الابداع وقدمات المودع بمحصلات
للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكرها
لورثته فصالحها في التركة فان اقامت بينة على
قيمتها اخذت من تركته وان لم يكن له بينة
على قيمتها فالقول فيها للورثة مع يمينهم ولا يقبل
قول الورثة ان مورثهم ردها لانه لو منهم ضمانا
فلا يبرون بحجة قوليهم من غير بينة شرعية على ان
مورثهم ردها **سبل** عن شخص دفع الى اخر
مبلغا وامره بدفعه لزيد وان ياخذ من زيد
رجعة ان المبلغ وصل له وفعلت وادعى الما
ضياح الرجعة فانكر زيد القبض فحل القول
قول زيد مع يمينه ام قول الماذون مع يمينه
اجاب القول قول الماذون في انه دفع الى
زيد مع يمينه واذا انكر زيد القبض فالقول
قوله مع يمينه ايضا فاحصل الجواب ان الماذون

انه لا يكون القول للمرتضی الكرد

مطل لا يكون القول للورثة في رد الوديعة

مطل في الماذون بالدفع القول له

يقبل

يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد اذا انكر الا
ببينه شرعية تقوم عليه **و** اذا شرط على الماذون
ان لا يدفع الا بشرط آسناد عا زيدا واحضار رجعة
تشهد عليه بالقبض ثم لم يحضر رجعة بذلك مع
وانكر زيدا لقبض كان الماذون له ضامنا ولا
ينفعه قوله اشهدت وضاعت الوثيقة ولا يبرأ
ما لم يحضر رجعة او يقر زيد بالقبض **سبل**
عن شخص خرج من عند القاضي في الترسيم مع رسول
على حق شرعي فذهب مع الرسول ليرضى خصمه بالدف
او بالحبس فحضر الرسول وادعى هروبه منه وليس
للسول بينة بذلك فحل يلزم الرسول بالمبلغ
وهل القول قوله في هروبه ام لا **اجاب** اذا
هرب الغريم من الرسول او عجز عنه القول قول
الرسول في ذلك ولا ضمان عليه لكن اذا لم يعلم
هروبه الا بقوله يؤدب على التقريط له **سبل**
عن جماعة من اهل الذمة شهدوا على ابيهم انه اسلم
وخرج من دين النصرانية وانكر هل يقبل شهاد
عليه **اجاب** لا تقبل شهادتهم على نفسه ولا يقبل
له تسبب هذه الشهادة لانهم يزعمون انه ارتد
ولا تقبل شهادة الذي على المرتد **سبل** عن شخص
استعار شيئا ليرهنه ورهنه واستحق الدين

سبل في رهن اهل بيت اخر مستحقه عن اخ وابن بنت ادعى ابن البنت ان الاستحقاق المتوفى انتقل اليه فهل له ذلك ام لا
اجاب ان كان كقول كتاب في ديوان القضاة المسمى في حرفة السجل وهو في ايديهم اتبع ما فيه مستحق استحقاقا اذا
انتأخ اعله فيه والار ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون وان لم
يعلم الحال فيما سبق رجعا الى القياس الشرعي وهو ان ثبت البرهان حقا حكم له به فاذا علم ذلك فابن البنت
ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما ذكرنا ان حصته جده لا منه تنقل اليه فله ان يظن ان لم يظهر
عادت القول لم فيما سبق كذلك او لم تعلم عادت القوم ولكن اقام بينة على مدعاه الشرعي بوجهها الشرعي
حكم له به وان لم يوجد من ذلك لا يحكم
بما جرد دعواه والحاصل انه اذا وجد
شرط الوقف فلا سبل الى المكي الفتره اذا
فقد بالاستفاضة والاستيارات العادية
المستعرة من تقادم الزمان الى هذا اليوم
وان لم يوجد شيء من ذلك فمن ادعى شيئا
فعليه ان يشتر بالبرهان والاعلام صريح في الوقف

مطل ارض بيت المال لا يجوز بيعها ولا رهنها
ولا رهنها من الفسحة في العشر والخمسة

مطل اذا هرب الغريم من يد الرسول
فالقول قول الرسول في ذلك
ولا ضمان عليه

مطل في شهادة الترسيم على الزبيد انه لم
شهادة الترسيم على الزبيد انه لم

هل جبر المعير على فان الرهن ويحبس عليه ام المستعير
 ام للرهن بيع الرهن **اجاب** لا يجبر المعير على قضا
 الدين ولا على بيع العين وكذا ليس للرهن ببيعها
 الا برضا مالكها وانما يجبرها الى ان يستوفي دينه
سئل عن شخص وكل شخصاً في بيع ثمره او بعض
 دينه وقيل الوكيل الوكالة ثم انه تعاون حتى عدم
 ما وكل فيه فتدلت الثمرة او استحق الرجل هل يلزم
 الوكيل شيء **اجاب** لا ضمان على الوكيل في شيء
 من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع
سئل عن شخص استاجر شخصاً ان يسافر
 ملاحاً في سفينة او عكماً للحجاز ثم اختلفا في ابقاء
 العمل فادعا المتاجر عدم الوفا وادعى المتاجر
 الوفا فالقول لمن **اجاب** القول قول المتاجر
 مع يمينه واليمين بينة المتاجر لانه يدعى
 الاستيفاء والمتاجر منكر **سئل** عن شخص
 اشترى من اخردار اوها ببلد اخري وبين البلدين
 مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى البائع بين
 المشتري والمبيع الخلية الشرعية ليتسلمه فهل
 يصح نفيه وتكون الخلية كالنقل ام لا **اجاب**
 اذا لم تكن الدار خضرتهما وقال البائع سلمتها لك
 وقول المشتري تسلمت لا يكون نفيه قبضاً ما لم تكن

مطلب في
 المعار
 ليس للمعير ان يبيعها
 الا برضا مالكها

مطلب
 في تعاون الوكيل في قبض ثمره
 ولا ضمان عليه لانه متبرع

مطلب
 القول قول المتاجر
 مع يمينه واليمين بينة

مطلب
 في دار ببلدة المشتري

الدار

على هذا
 الوجه
 لا يرجع
 به على
 المختار

الدار قريبة يقدر المشتري على الدخول فيها والاغلا
 مح يكون قابضاً وفي مسئلتنا ما لم يحضر مدة يتمكن
 من الذهاب اليها والدخول فيها لم يكن قابضاً
سئل عن شخص ادعى على اخوانه تسلم منه قدر
 من النقود او البضائع ولم يذكر سبب التسليم
 وقال المدعى عليه لا يستحق على تسليم ما ادعاه
 وسال الحاكم المدعى عن سبب التسليم فامتنع
 من ذكره فهل تجبر على فده ام يلزم الشهود بيان
 السبب **اجاب** هذه الدعوى ضيعة ولا يجبر
 المدعى على بيان السبب للتسليم او ما ادعى به
 ويلزم المدعى عليه رد الجواب فان انكر واقام
 المدعى بينة على ذلك قضى له بما ادعاه ولا يلزم
 الشهود بيان الجملة **سئل** عن شخص قال لآخر
 زيد انا لى عليك بالالف فقال اكن بينة او
 فقال لا وانما اعطيتك الالف فان قال زيد
 انه ما انا لى عليك بشيء فارجع لها على فاعطاه
 ذلك ثم لم يزد ايماءات او غاب فهل للمقبض ان
 يرجع على القابض بالالف **اجاب** ان اعترف
 المحال عليه بالدين الذي احيل به عليه ودفع الي
 المحال بما قبضه منه وكذا ان مات او غاب
 ولم يعلم حاله لا يرجع على القابض بشيء **سئل**

ق
 مطلق
 لا يرجع البيع بلا تسليم

لا يلزم الشهود بيان السبب
 بحسب

قال

مطلب
 في الحوالة والرجوع بها

مطلب
 حيلة

من عن رجل مات وخلف اولاد ذكورا واناثا وخلف عقارا ووصفوا ابيهم عليه ملكا وتصرفوا فيه على الفريضة
 الشرعية مدة عشر سنوات كل منهم ياخذ نصيبه ثم الا ان اتفق الزكوة على الاناث واقاموا بينة ان العقارات
 وقف على الانثى كوصف خاصة دون الاناث وكتبوا بذلك في كل جهة ولم يعلموا الا ان اتفقوا بذلك مع انهم يتصدقوا
 بذلك مع انهم تصادقوا على الملك فهل بعد مصادقتهم على الملك لا تتبع دعوى الوقف ويصح ما كتبوا
 من الحجج بالوقف ام لا **الاجاب** لا تتبع دعوى ذلك الا من اصدرا مصادقة البنات على الملك
 والثاني ان الموقوف عليه لا تتبع دعواه الوقف على الا من اصدرا مصادقة البنات على الملك
 حق في الغلة لا غير فلا يكون حصلا في شيء
 كباقي الفصول وفيه انه لو كان الموقوف
 عليهم جماعة اصغرهم فلا يصح دعوى احد منهم انه وقف
 بغير اذن القاضي لا يصح دعوى واحدة
 وفيه ان مستحق غلة الوقف لا يملك
 الدعوى على الوقف وانما يملك المستولي والله
 اعلم واما اذا اقامت البينة على الوقف
 من غير دعوى فيقبل او ترد للتناقض
 وقيل تقبل التناقض يمنع الدعوى
 والدعوى ليس بشرط لبينة الوقف
 حق له تعالى وهو ان تصدق بالغلة
 الا انه لو كان الموقوف عليه مخصوا
 ولم يدع لم يسقط من الغلة شيئا
 ويجوز جميع الغلة الى الفقير اذا
 البينة قبلت لحق الفقير فلا يظهر حكمها
 لا في حقهم وقيل ينبغي ان يقصد الجواب
 لو كان الوقف على قوم باعيانهم لا
 لا تقبل البينة بالدعوى وفاقا
 ولو على متجرا او على الفقير انقلد عندهما
 لا عند ابي حنيفة رحمه الله وهكذا
 الامام الفقيه وهو المختار انتهى
 لسالكه عمر تكملة

سطح
 في بيع
 بنزرا
 والعقد

سطح
 في شهادة
 المسلم على
 الزني
 مع العداوة

وي
 في شراء
 الفرس
 بالفرس
 تزويجا
 على انها
 مملوكة

هل يجوز بيع بنزرا الكنان قبل ان يدرس ويصير
 احمر يعصر منه الزيت **والاجاب** وهل يجوز بيع العدرس
 والباسلا في قشرها **الاجاب** لا يجوز بيع العدرس
 قبل الدرس كما لا يجوز بيع حب القطن في قطنه
 ولا بذرا البطيخ في البطيخ ولا جوز بيع العدرس
 والباسلا في قشرها ولا خياره كما يجوز بيع الخنطة
 في سنبلها والباقي في قشره **سئل** عن مسلم
 بيته وبين ذي عداوة دينويه هل تقبل شهادته
 عليه **الاجاب** لا تقبل **سئل** عن شخص اشترى
 من اخر فرسا ذكر انما من اسل فرس فلان لفرس
 مشهورة بالجوده ثم تبين كذبه هل للمشتري الرد
الاجاب اذا اشتراها بناء على ما وصف له ثم
 لو لم يصفها بهذه الصفة لا تستري بذلك
 التمر والنقاوت بين الثمن فاحش وهي كذا
 ما اشتراها به له الرد اذا تبين خلاف ذلك
سئل عن شخص تزوج امرأة على انهما مملوكة
 فظهر انها كاتبة هل له الفسخ **الاجاب** ليس له
 الفسخ **سئل** عن رجل اشترى من اخر بنزرا
 بطيخ فزرعه فلم ينبت وادعى المشتري انه كان
 معيبا واقام بينة ان سبب عدم طوعه
 كونه كان معيبا ما اذا يلزم البائع اجاب اذا ثبت

سل عن استاجر رجلا ليس له حايطة في ملكه ففعل ثم سقط الحايطة هل عليه اصلاحها ثانيا لا
 يلزمه ويستحق الاجرة اجاب لا يلزمه له اصلاحها ثانيا ويستحق الاجرة والله اعلم وفيه

سطح
 اشترى بنزرا بطيخ فزرعه فلم
 ينبت له الرجوع بنقص
 العيب

سطح
 في العيوب العارضة
 على الضم

سطح
 في بيع قصب السكر

سطح
 عن شخص سجنها

سطح
 فيمن تصرف بماله لمحطان داينه

انه كان معيبا رجح بنقصان العيب **سئل** عن شخص
 اشترى من شخص سلعة قال للبائع ان زيدا اعطاك
 فيها الفا فلم رضيت ابيعها له فاشترها بالاف
 بناء على هذا الاخبار ثم تبين ان زيدا لم يدفع فيها
 الفا ففضل للمشتري الفسخ **الاجاب** اذا اشترى
 بثمن فيه عيب فاحش وكان البائع غرره بانه اعطى
 فيه كذا فاشترها بناء على اخباره ثم تبين العيب
 الفاحش له الرد اما اذا كان ما اخر وابه هو
 قيمته فليس له الرد وان تبين كذب البائع فيما
 به **سئل** هل يجوز بيع قصب لسكر وهو قائم على
 اصوله مغطى في قشره بعد تدويره ام لا
الاجاب نعم يجوز البائع وله الخيار اذا اراد ازاله
 قشره ان شاخذه وان شاردة فان قلع شيئا منه
 من الارض بطل خياره **سئل** عن شخص مسجون
 وله بضائع ومال ظاهر ومناخ فسخ يتصرف
 فيها بالهبة والوقف والبيع والاكل حتى يصير
 فقيرا ويخسر ماله الذي ماله فاحكم هذا التصرف
 وانلاف هذا المال هل يحكم عليه ويبيع عليه
 ام لا **الاجاب** اذا كان الامر كما ذكر قلنا لا يقضي
 يقضي في هذه المسئلة بقول الصحاحين ويبيع
 عليه ماله ويقضي منها دينه خير عليه وان لم

باع الاب ملك ابنه فقال الابن كنت بالفاحين باعته بغير اذني وقال الاب كنت صغيرا
 قال قول لابن ولو ماتت وخلفت اولاد اصغارا وكبارا فباع اب الصغير شيئا من التركة
 قبل القسمة يصح في حصته الصغيرة اكلان بمثل القيمة من الاموال بغير اذني
 بيع الاب والام

في الاستبدال
 قال قاضي خان رجل باع عقارا لثلاثة ادعي ان باع
 ما هو وقف فاختلف المشايخ فيه والصحيح انه
 لا يسمع وفي الزيلعي لا تقبل وهو صواب
 واحوط وفي فتح القدير من باب الاستحقاق
 باع عقارا ثم برهن ان ماله وقف لا يقبل
 وفي الفصول العاديه رجل باع دار ثم ادعى
 انها كانت وقفا فان ارادته ليعطى المدعي عليه
 ليس له ذلك لان التخليف يعتمد على الدعوى
 ودعواه لا تصح بان اقام البينة على ما ادعى
 اختلفوا في قبول لا تقبل لانه تناقض وقيل يقبل
 ثم قال وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل
 ان كان الوقف على قوم باعها منهم لا يقبل
 البينة بدون الدعوى عند الكل وان كان
 على الفقراء او على المسجدين عندهما تقبل وعند
 ابي حنيفة لا تقبل وذكر رشيد الدين هذا التفصيل

يرضو له ان يحجر عليه من هذه التصرفات فاذا قضي
 به نفذ **سبل** عن مسئلة استبدال الوقف
 ما صورته وهل هو على قول ابي حنيفة او ابي
اجاب الاستبدال اذا تعين بان كان الموقوف
 لا يتنفع به ويتم من رغب فيه ويعطى بدله
 ارضا او دارا لها ريع يعود تنفعه على جهة الوقف
 فالاستبدال في هذه الصورة على قول ابي يوسف
 ومحمد رحمه الله عليهما وان كان للوقف ريع
 ولكن رغب شخص في استبداله ان اعطى مكانه
 بدلا اكثر ريعا منه في صقع احسن من صقع
 الوقف جاز عند القاضى ابو يوسف والعمل عليه
 والا فلا يجوز **سبل** عن شخص اتر اشخصا من سائر
 الحقوق الشرعية وكنت بينهما مستطورا بدلك
 ثم ادعى المشرى انه توجب له على المقر له حتى بعد
 تاريخ البراء وانكر المقر له وقال انما هذا حق
 كان قبل البراء وقد سقط بالبراءة فالقول
 لمن **اجاب** اذا لم يثبت للمقر البراءة ان تاريخ
 ما ادعى به متاخر عن تاريخ البراءة والا فالقول
 قول المنكر مع مبيته **سبل** عن شخص وقف
 عقارا ولم يعين الناظر فلين يكون النظر
 هل يستحق الوقف او الحاكم **اجاب** اذا مات

مط
ادعي
عليه
بعد
الابرا

مط
او وقف
ولو يعاين
المناظر

وهكذا افضل الامام الفضيل وهو متاخر وهو فتوى ابي الفضل الكرماني والنقل في المسئلة عن
 مستفيض ولا شبهة ان التوكيل في البيع اصل في حقوقه فلا فرق في ذلك بين ان يكون وكلا
 او اصيلا وكذا اطلق الجواب في مسئلة ولم يفرقوا بينهما وهذا الاعتبار عليه والله اعلم خيرة في الوقف

مات ولم يترك شيئا فكفل بالدين كفل لا يصح عنده خلافا لهما كما يمكن تحصيله من
 الكفيل صحت الكفالة به والا لا فصحت بالثمن لا بالمبيع انتهى من نوع في الفاظ الكفولة
 كقول عن كفل عن صيت مفلس ثم ظهر له مال يعني بعض الدين صحت الكفالة بقدره
 عنده اى حنيضة وعندهما في الكل ينتهي من الحادوي بانه اهدى في فصولهما يصح من النصا

د لولا الواقف ابناء وانشاء لا يدرى النساء
 واذا قال ابرار اولا دي يدرى الجميع

مطل
لا يسمع قول البائع اذا المدي
 له حصته المبيع الا البينة

مطل
مطل اجارة
الوقف
مطل اجارة
الوقف
مطل اجارة
الوقف

س
منافع الوقف مضمونة صيانة له
 عن ايدى الظلمة خيرة عن الاشياء

جرى
هل يجوز بيع الاخرى المأتمنة

مطل
اذا مات احد الموقوفين
 او المستأجرين هل تنفس

مطل
على اخذ المالك ما تمسك به
 انه لا يستحق من زيد مكي
 قصب ولا موز ولا ابيع

عن غير وصية والنظر للحاكم وان مات عن وصي
 في تركته فالوصي متكلم في وقفه **سبل** عن شخص
 باع عينا ثم حضر شخص فادعى حصته في العين فصدة
 البائع هل يقبل قول البائع **اجاب** لا يسمع قول
 البائع ان المدي له حصته في المبيع الا ببينة شرعية
سبل عن متي حصته في وقف عليه وهو ناظر
 عليها اجرها مدة طويلة وقبض اجرها ثم مات
 في اثنا المدة وانتقل الوقف الى غيره هل تنفس
 اجارته **اجاب** لا تنفس يموت الناظر الموقوف وان
 كان هو المستحق بانفاده **سبل** هل يجوز بيع
 المحضر النابتة في الارض كالخجل والبصل والقلقا
اجاب يصح البيع واذا قلعه البائع فله المشرى
سبل اذا مات احد الموقوفين او المستأجرين
 هل تنفس الاجارة في نصيبه فقط **اجاب**
 كل من مات منهم تنفس في نصيبه وبقى العقد
 في نصيب الاخر بقسطه من الاجر **سبل** عن
 رجل باخذ المكوس شهده عليه انه لا يستحق عنده
 زيد مكس قصب ولا موز ولا بلح ولا غيره ثم بعد
 ذلك ادعى على زيد بمبلغ ثم حديد وبصاغة
 واقام بينته وادعى له هذا المدعي به دخل في عموم
 هذا اللفظ وقال المكاس المراد بقولي ولا غير

ذلك من المكوس خاصة فايها يقبل قوله **اجاب**
 القول قول المدعي مع مبيته ان الذي ادعي به غير
 المكس لانه هو المحمل والمبري **سبل** عن صغير اسلم
 فادعي ابوه النصراني ان عمره خمس سنوات وانه
 غير مميز وادعت امه المسلمة ان عمره سبعة
 وانه مميز فالقول لمن وما المراد بقول صاحب
 المجمع ويصح اسلام الصبي العاقل **اجاب**
 بمرض عاقل الجنبه ويرجع اليهم فيه والمراد بالصبي
 العاقل المميز وهو من بلغ سبع سنين فما فوقها
 لانه روي ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام
 على اهل ارضي الله عنه وهو ابن سبع سنين فاخا به
 اليه **سبل** عن شخص قال لاخري عند والدك
 المتوفى حق شرعي مستند شرعي فقال الوارث
 لا اعلم لك على ابي حق فقال اعطني ما اقول
 لكن انا اسحق عليه وانا اظهر لك المتطرون
 فاعطاه الولد وهو غير مصدق له في دعواه
 فلما قبض المبلغ امتنع من اظهر المستند وشرع
 يسوف من وقت الى وقت فحصل للولد الرجوع
 بما اقتضاه **اجاب** اذا لم يصدق ودفع له
 على ان له مستندا ولم يبين له الرجوع عليه
 بما دفعه اليه **سبل** عن رجل زوج ابنته

ان الصبي المميز ان سبعة سنين
 اذا لم يوافق الابوين في امر
 يعرف على اهل الجنبه

من حق لا غنى عنه والدك
 الحق في حق شرعي مستند شرعي

رجل زوج ابنته المملوك بالغير
 او نكحها او كثر النكاح على المملوك

المكر

اذا باع الرجل مال غيره يتوقف على اجازت الملك واذا مات الملك لا ينفذ باجازه الورثة
 اذا باع فضولي ملك رجل والملك ساكت حيث لا يكون كونه رضا عطايه عن بيع الفضولي
 رجل باع عبده غيره فادعي المبتري ثم ان البائع صالح المولى على شئ من الدراهم كان ذلك جهرت اخذ القيمة
 من البائع فينفذ ببيع عطايه عن بيع الفضولي
 دية البذرية والتشري كسب البيع قبل الاجازة تحزرا عن لزوم العقد بخلاف الفضولي في النكاح بحر الرابطة في بيع الفضولي
 من العطايه مع المبتري

المكر البالغة العاقلة بغير اذنها ولا رضاها ولم
 تجز النكاح وطلبت من الحاكم فسخه هل يسو حكم
 فسخه مع العلم بالخلاف في المسئلة واذا حكم
 بطلانه ولهذا الزوج ولدا هل تحل الزوجة
 له **اجاب** اذا لم يكن حكم حاكم بصحته صح
 ابطال القاضي الحنفى له وان حكم بصحته نفذ
 الحنفى ابطاله فلا حناط ان لا يترجمها هذا
 هو الذي افتى به الا ان رأي القاضي ذلك فله
 ذلك اذا اعتدوا ولا **سبل** عن الدابة اذا ركبته
 وعاد بها من روثها وعرق واصاب بدن
 الركب ونوبه من ذلك الفرق المملوت **اجاب**
 اذا كان على بدن روث وعرق واصاب الثوب
 بخسه ولا يطهر بدن الحيوان اذا اصابه دؤ
 او بول الا بالغسل **سبل** عن شخص تزوج
 امرأة وزفت اليه بجماز وفاس وخاس ومها
 وغر ذلك فاقامت معه مدة ثم توفت فادعي
 ابواها ان ذلك جميعه ملك لهما خاصة ولحا
 عليه وانكر الزوج **اجاب** اذا زفت الى الزوج
 وسلمت اليه مع الجمال لا يسمع من ابوين انتملك
 لهما الابينة **سبل** هل يجوز اكل العصا في
 جميع اجناسها **اجاب** يحل اكل العصا في كل ما

عطايه في بيع الفضولي
 عن قضيته في بيع
 الموقوف
 عطايه عن بيع الفضولي
 من العطايه مع المبتري

مطل
 وفي الصغير يفتى بان بيع المملوك غير
 نافذ منبهة المفتي في بيع المملوك
 عطايه
 مطل
 المفلس يملك ايشا بعض الغرما على بعض
 غاربه في الغرما من العطايه في بيع القاض

مطل
 في نكاح الدابة هل هو باطل

غ

طا

مطل
 اذا زفت الى الزوج وسلمت اليه
 مع الجمال يسمع من ابوين انتملك
 لهما الابينة

ولو كانت خطا طيف لا بأس باكلها كذا قال محمد بن
 مقاتل في علمائنا **مسألة** عن شخص له معصرة سكر
 فاشترى من شخص قصباً قايماً على اصوله في قدر
 مغطا ثم انه امر رجال المعصرة بكسر القصب
 واحضارهم للمعصرة ففعلوا وعصروا منه
 سكر احضره المشتري يوماً فرائ القصب مسوا
 معنياً بفضل له الرد بهذا العيب ام لا **مسألة** اشترى
 فعل من امره المشتري كفعله بنفسه ومن
 شيا بعضه مغيب في الارض وقبلة ليس له
 ردة بعد ذلك بخيار الروية لانه دخله ثمن
 بقلعه لكن له ردة بخيار العيب فاذا انصرف
 في بعضه باكل او استملاك ثم اطلع على عيب
 مذهب الا ما ليس له ان يرجع بارش العيب
 فيما انصرف فيه ولا ان ردا الباقي والعنوي على
 قولها انه يرجع بنقصان العيب فيما اكل وقبلا
 بقي ولزواج بعضه ثم اطلع على عيب لا يرجع بشي
 اتفاقا **مسألة** عن امراه ادعت على زوجها
 بكسوتها الماضيه وذكر انه قررها في كل كذا
 وكذا فانكرت الرضا بهذا ففضل يكره الزوج
 المبلغ الذي اعترف به ام لا **مسألة** اشترى
 بالكسوة والنفقة اذا سبق قضاها او تراش

نقل الماوراء نقل الامر
 بعد التعريف له الزوج
 بنقصان العيب

ليس له الرد بعد البيع منه
 على ان

خطا
 له ان يقضي بالكسوة والنفقة
 اذا لم ينفقها او تراش
 بين الزوجين

بين الزوجين فاذا قالت انا لم ارض بما قلته فقد
 ردت اقراره لانها قد لا ترض بالقليل وترض
 بالترك اصلا **مسألة** عن شخص مات وعليه دين
 وله عقارات فباعها الورثة وبضرفوا في ثمنها
 هل ينفذ هذا البيع **الجواب** اذا لم تكن الديون
 مستغرقة للتركه صح بيع الورثة لها واخذ
 الغرماء ديونهم من الورثة وان كانت مستغرقة
 لم يصح البيع لانهم لم يملكوها لكن لهم ان يقولوا ان
 لا ربا بالديون خذوا ديونكم منا ونحن نأخذ الت
مسألة عن امرأة غاب عنها زوجها خمسة
 عشر سنة فمات حاكم يرى فسخ نكاحها واقامت
 عنده بيعة شهدت انه غاب عنها ولم يترك
 نفقة ففسخت نكاحها وحكم بصحة الفسخ حاكم
 ثم تزوجت بعد ذلك برجل وعلم حاكم الفسخ
 بصحة التزوج ثم طلقها فحضرت الى حاكم حينئذ
 ليزوجها بزوج ففضل بطل هذا التزوج الثاني
الجواب اذا فسخ النكاح حاكم يرى ذلك ونفذ
 فسخه قاض اخر وتزوجت غيره صح الفسخ والتنفية
 والتزوج بالغير ولا يرتفع حضور الزوج وادعا
 انه ترك عنها نفقة في مدة غيبته واقام
 البيعة بذلك لان بيعة المرأة ان لم يترك

في بيع التركة المستغنى به دين

كه

مسألة الفسخ

في صحة الفسخ والتنفيد والتزوج

ولو حصل الزوج الاول واقام البيعة
 على انه ترك عنها نفقة
 في مدة الغيبة لا صح

سئل في محرو وبيد رجل تلقاه ولده عنه ومات
واختلف ورثته منهم من يقول هو ملكي موروث
ومنها من يقول وقف على كذا الحصة برفق الحكم
الحق من ادعى انه وقف فنصيبه وقف
ومن ادعى الملك فنصيبه ملك يتصرف
فيه ما شاء لم يشهد شاهدان على الوقف
فيثبت وشهادت الوراثين في ذلك مقبولة
كما نص عليه في القاتار خاتمة وغيرها والله اعلم
خبر به في الوقف القول صاحب الوظيفة انه
باشرها خبره

ففي جامع الفصولين الاستعارات من المدعى
عليه او من غيره تمنع المالك من ادعى الملك
لنفسه ولغيره انتهى ومثله في كثير من الكتب
خبر به في الدعوى

في الشريكين في بستان
اذ اغتاب احدهما الاخر
الاصل في القاضى ان يشهد
على الصنف حتى يرفع على

عندها نفقة افضل بها العضا فلا يقض بعد
ذلك بالبينه الثانية **باب** شخص وقف عقارا
وشرط فيه لا يوجر اكثر من سنة فحصل في الوقف
خراب كثير واحتاج الى اجارته نحو ثلاثين سنة
لعمارة فحل يصح ذلك **باب** اذا لم يحصل عائد
الوقف لا بذلك يرفع الامر الى الحاكم ليفعل
ذلك فاذا فعل فسد مع **باب** عن وقف تهدم
ولم يكن له شيء يعمر منه ولا امكن اجارته او تعميره
هل تباع انقاضه من حج وطوب وخشب
اذا كان الامر كذلك صح بيعه باشر الحاكم ولا يشترى
بثمنه وقف مكانه فاذا لم يمكن رده الى ورثة
الواقف ان وجدوا ولا يصرف للفقراء **باب**
عن شخص اذن الاخر ان يقرض زيدا الف درهم
من ماله الذي تحت يده فادعى المأمور الدفع وعا
زيد وانكر الاذن وطالبه بالبينه على الدفع
فحل يلزم ذلك **باب** ان كان المال الذي
عنده امانة فالقول قول المأمور مع كمينه وان
معضوبا او دينا لم يقبل قوله الا بينة **باب**
عن شريك في بستان وطعم فيه دواب تغل في البستان
فغاص الشريك والبستان يحتاج الى مصروف
على الدواب والرجال ولا يتلف الزرع والدواب

ط
اذا اشترى
لا يوجر
الكثير
سنة
ط
هل تباع
انقاض
الوقف
ط
عن الشخص
اذن الاخر
ان يقض
زيد الف
درهم من ماله
الذي تحت
يده

ولم

لو اخذ المحتوي الوقف من غلة شيئا ثم مات بلا بيان لا يكون ضامنا عطايه في تصرفات المحتوي
عنا الاسعاف
واما بشرائط جواز الوقف فالنوع بعضها يرجع الى الواقف فمنها الغنل فلا يصح الوقف من اهل الجاهل
ولو قال ارحني هذه صدقة موقوفة على الفقراء يدخل فيه فقراء قرابة واولاده وصرف الغنل
اليهم اول من صرفها الى الاغنياء لان الصدقة وصلة وصرفها الى ولده اخل لان الصدقة
نوعهم اذ يجب واجزل اختياره نشر المختار في الوقف عطايه في الوقف

من مات منهم بعد ما ماتت غلة الوقف
يكون حصته منها لورثته عطايه عن الخفاف
التصريح في الاراضي الاصلية متوقف على
اذن السلطان عطايه في الوقف

ط
عن الشريك اذا امتنع من النصيب
بقصد الضم يجزى القاضي على ذلك

سئل في قيم المسجد هل القول قوله فيما لا ينفك به الظاهر
فيه كالعمرات والصرف على مصالح المسجد التي لا بد منها
ام لا اجاب نعم تقبل قوله في ذلك وفيما
حصل في يده من غلة الوقف وصرفها فيما لا بد
منه كالصحة والدهن واجرة الخادم ونحوه وفيما
صرفه على العمرات من ماله لا ينفك به الظاهر فيه
وجميع مصالح المسجد والله اعلم خبر به في كتاب الوقف
المصريح به ان الدعوى من الموقوف عليه لا تصح
فدعى اليهم الدعوى من الموقوف عليه غير مستحقة
على الصحيح وبه يفتى كذا في جامع الفصولين
خبر به في كتاب الوقف فهو سال وجوب مفصل
ليس للمحتول والناصر ان يتصرف بغير علم الاخر
فحل المهر بوضعه

ط
عن الشريك
اذا خلط
مال الشريك
بمال اخر
بغير اذن
لا يضمن
عجيب

ط
في الوقف هو ناظر
بشرط اجازة دون اذن المالك

سئل عن ابن الشريفة هل يكون شريفاً كما
 كان من لم يكونا أبوه شريفاً ولا يكون شريفاً تبعاً
 لأنه من الله أعلم به الوقاية

ذلك الحجاب لا يجوز ذلك وإن كان هو المستحق
 لما يحصل به الضرر للوقف **س** عن الحاكم
 إذا قال ثبت عندي ذلك هل هو حكم منه **هـ**
 الصحيح أن قول الحاكم ثبت عندي ذلك حكم منه
س عن مسلم يباد فرج تغرض فرحين له
 وأظهروه وصكه وضربه بالزربول برجله وعزمه
 ما لا ثم إن شاء الله تعالى فكأن سره وحضر إلى دار
 الإسلام ووجد غرة الأفرنجي بها فادعى عليه
 وأقام بيته بذلك فماذا يجب عليه **ج**
 ما فعله الخزي بالماسور في دار الخزي من أخذ
 مال وضرب ثم دخل في الإسلام ودخل الخزي
 بأمان لا ضمان عليه في شيء مما فعله بالماسور
س عن شخص ذي ميمزاسم وهو سكران هم
 هل يصح إشراكه **ج** يصح كالبايع التارك
 لكن إذا زك سكرهما فغدا إلى دينهما ما يجزئ
 العود إلى الإسلام بالحبس والضرب ولا يقتل
س عن شخص ادعى على أخيه قذوة فأنكر
 فالتمس بميمته لعدم البينة فنكل هل يلزمه أحد
 أو التعزير **ج** إذا ادعى عليه فيوجب أحد
 القذف فأنكر لا يستخلف لأن الحد لا يستخلف
 فيها وإن ادعى بما يوجب التعزير وأنكر استخلف

مطلب قول الله
 بئس قوم في أنفسهم

ما فعله الخزي في دار الخزي
 في الإسلام السكران

مطلب
 يستخلف في التعزير لا الحدود

فإن

فإن فكل عزير **س** عن شخص ادعى شخص ودعية
 وسافر المودع فاقام زيد بيته أن المودع أقدم
 أن الودعية التي عند فلان ملك زيد وأنه اذن
 لزيد في مطالبة المودع وقبضها منه وأنه اذن
 للمودع أن يسلمها لزيد فادعى بذلك عند الحاكم
 فحجج المودع الودعية من أصلها فالتمس زيد
 بيمينه هل له ذلك **ج** بانه إذا قامت البينة
 بأن المودع أقرب أن الودعية التي أودعها عند
 فلان ملك زيد وقد اذن في تسليمها لزيد وجب
 على المودع أن يسلمها ويجزئ على ذلك إذا ثبت
 أن فلان أودع ذلك وليس له أن يمنع من تسليمها
 إليه فإذا امتنع من تسليمها إليه وهلك بعد ذلك
 ضمنها وإذا أنكر الودعية وقال لم يودع عن شيئاً
 وطلب منه اليمين لا يحلف لأنه لو أقرب كان
 لم يلزم بتسليمها إلى من أقر له بأن رتب الودعية
 اذن له في ذلك لأن هذا الإقرار مال الغير
 وتغير **س** عن شخص اشترى خيراً بمزدرة
 وبصلاً أو قلحاً سامعياً في الأرض هل يجوز له
ج إذا اشترى شيئاً في الأرض هو شر المالم
 برة وحكمه أن المشتري إن يفسخ هذا العقد
 قبل الروية لأنه ليس يلزم في حقه فإن لم يحل

في الودعية

في قلع المشتري بعض
المخيب في الارض

ط
ادعي حقا فقال المدعي عليه
ما اقر في مقدار ما له عندي
و نسبته الجميع يجسر عليه
عن الكوتوب

على احد الورثة يسري على الجميع
اذا ثبت

اذا اقر المدينون الوكالة
تحت فان نكل لزمه

ط
شخص ادعي على اخر طو كلة بدعي
ناجا ب انه قبض المبلغ للموكل

وقلع المشتري بعضه باذن البائع او البائع قلع
البعض بخير المشتري ان شاضي وان شافسحه
واذا رضى بالمقايعة لزمه المبيع في الباقي اذا كان
على صفة المقايعة **ط** عن شخص ادعي على اخر حق
فقال المدعي عليه ما اعرف مقدار ما له عندي
ولا اعرف مقدار ما قبضه ولا اعرف مقدار ما
ولسنت الجميع **ط** يجسر ليحيب عن الدعوي
فيقر او يقر في رتب على كل واحد منهما مقتضاه ن
ط عن شخص ادعي بحق في تركه ميت له اولاد
بالغيث واطفال واقام بيعة فهل ينفذ الحكم على
الجميع **ط** اذا اقام بيعة على احد الورثة
البالغيث ثبت الدين في حق القنغار والكبار
ط عن شخص ادعي على اخر بطريق الوكالة عن
زيد فانكر المدعي عليه الوكالة وطلب الوكيل
يمينه انه ما يعلم انه وكيل فهل يلزمه يمين على
نك **ط** اذا انكر المدينون الوكالة فطلب
الوكيل تخليفه على ذلك ما يعلم انه وكيل بخلاف
فان نكل لزم بدفع الدين فان حلف لا يلزم شي
ط عن شخص ادعي على اخر لموكله بدعي ن
فاجاب انه قبض المبلغ للموكل وان الوكيل
يعلم ذلك فطلب يمينه على ذلك **ط** انه اذا

ادعي

ادعي المدينون انه قبض الموكل دينه يومرا لدفع
الى الوكيل وليس له ان يستخلف انه ما يعلم ان الوكيل
قبض الدين **ط** عن وطى جارية يملك فحلت
وولدت ولم يعترف به هل يحلف السيد **ط**
اذا ولدت وادعت انه من سيدها وانكر لا يلزمه
يمين عند الامام وعندهما يحلف والعقوى عليه
ط عن اشترى جارية على انصا بكر فظهر انها
ثيبا **ط** يستخلف البائع فان حلف برك
وان نكل ردت عليه **ط** عن السرقة التي هي
عيب في الرقيق ما مقدارها وهل يشترط فيها الحزر
ام لا **ط** السرقة عيب سوا كانت من المولى
او من اجنبي من حر او من عيزه واقلمها ما يساوي
درهما الا اذا سرق من الارض من بيت سيده ما يو
لا كله فليس يعيب **ط** عن ارض مشتركة بين
جماعة شائعة غير مقسومة فبني احدا الشراكة
فيها يبر ما فزارعه الباقيون في الحكم فيه **ط**
اذا لم يحير واما فعل يقسم بينهم فان وقع بينهم
نصيبه فيما بيني وغرس يني وان لم يقع فيما بيني
فيه بل في نصيب الشريك ضمن ما نصبت الارض
بذلك **ط** عن رجل استاجر جدارا وقفا ن
في ارض محتكرة مدة طويلة فقلعها وبنى بالارض

ط
عن وطى جارية يملك فحلت
وانكر السيد هل ينفذ

ط
اشترى جارية على انصا بكر
فظهر انها ثيبا

ط
ان سرقة الدرع عيب في الارض
سرقته هل يفسد يعيب

ط
ارضي مشتركة بين جماعة شائعة
فبني احدا الشراكة فيها يبر ما

ط
استاجر جدارا وقفا في ارض محتكرة
مدة طويلة وبنى بالارض فلا جارة

اجارة طوييلة بمالا استغرت تحتها وعليه دين من غير فليس القاضي ان ياذر في بيعها في الدين
 ٤٠ الطريق في نسخ الاجارة لاجل الدين ان يبيع الدار المستأجرة او لا لرب الدين انما المشتري
 يطلب تسليم الدار فيقول الا بصر التسليم غير واجب علي لانها في اجارة فلان ابدا فلان غيرهم
 القاضي بجهة البيع وتنسخ الاجارة ضمننا من القاضي في بيع الاجارة
 في فسخ الدار من اجارة

بناجدة ويدا واستاجر ارض من اربابها فما الحكم في ذلك
باب الاجارة فاسدة وما بناه له وعليه قيمة من
 الانقراض **باب** عن لسان بين جماعة مشاع وضع
 احد الشركة يده على بعض الثمن فاخذها مدعيها
 انه القدر الذي يخصه او دونه فهل يخص به ام لا
باب القول قوله في مقدار ما وضع يده عليه
 مع يمينه الى الزلفيم عليه يمينه ما كثر من ذلك وما
 وضع يده عليه مترك بينهم فيتحاصصونه
باب عن اشترى ان سنها سنة فظهر لشرسها
 سنتين او سنيين هل له الرد **باب** ان كان لبر
 السن او صغير مما ينقص قيمة المبيع ويعود
 عبا عند اهل الخبرة رده ولا **باب** عن شخص
 قال لآخر وكلتك في بيع غلتي وايعاذي وتقلها
 الى المكان وتقر بها عليهم فهل يبيع **باب** الوكالة
 صحيحة والوكيل مخير ان شا فعل هذا او هو ذاك
باب عن شخص اقران لزيد في هذا العنب المزد
 نصفه على المقر القيام مصالحة الى حين الكسرة ثم
 في السنة الثانية اخلف القصب ونبت قصب اخر
 فادعي زيد نصفه بمقتضى الاقرار السابق في العا
 الاول فقال المقر انما كان اقرارا بالقصب الاول
 خاصة **باب** يستحق المقر له الاصل والفرع

مجان
 استان بين جماعة مشاع وضع
 اشترى به على بعض الثمن فادعاه
 في مترك بينهم فيتحاصصونه
 والقول قوله في المقدار

مجان
 اشترى ان سنها سنة
 ظهر خلافه

مجان
 وكل اخر في بيع غلتي وايعاذي
 وكونه فله والوكيل مخير

مجان
 اذا نبث الزرع ثانيا
 هل يستحق فيه المقر له

سير

باب عن شخص ادعي على شخص بالف درهم بمطور
 مستحق كان سوطلا الى عشر شهور مكتوب فيه
 وان المقر قبض العوض الشرعي على ذلك فادعي المقر
 انه اقبضه العوض ذهبا كل ذكوة بخساية ن
 فقال القاضي مما جلد من عما ذكره المقر فلم يجز
 سوى ما اقبضه العوض الشرعي وطلب المقر
 من رب الدين انه ما اقبضه الا الذهب المذمور
 فنكل عن اليمين فما الحكم في ذلك **باب** هذه
 المقابلة صحيحة وتحب عليه ما اقربه وان كان العوض
 ذهبا **باب** عن رجل توفي وعليه ديون
 وورثته غايبون هل يسوغ ثبوت الحق على الميت
 في غيبته ورثته او لا بد من الدعي على الوارث
باب الميت اذا كانت تركته في بلد موته
 واراد اصحاب الديون اثبات ديونهم والورثة
 كلام غايبون غيبته منقطعة او صغار فللقاضي
 ينصب وصيا عن الميت ويثبت الدين ويدفع
 الى اربابه بعد استخلاصهم وان لم تكن الغيبة من
 منقطعة لا تسمع بينهم الى ان يحضر الورثة ولو
 كان الوارث صغيرا ينصب عنه وصيا ويثبت
 الدين عليه ويقتضى دينه بعد استخاره فهم انهم
 لم يقبضوا الدين ولا شيئا منه ولم يبرأ الميت ولم

ادعي على شخص بالف درهم بمطور
 كان سوطلا الى عشر شهور مكتوب فيه
 ذهبا نساه القاضي فلم يجز

طلب
 اذا كانت الورثة غايبون وعلى الميت
 ديون ينصب القاضي وصيا

سئل عن رجل دفع إلى شاب عاقل بالغ مبلغا من الدراهم فرضا وكتب على ذلك سجلا ثم طلب ماله عليه
من الدين فما امتنع الشاب من الاعطاء فشكاها إلى حاكم الوقت قبل تسمع دعواه أم لا
أجاب أن كان الشاب أصرا فلا بد له عليه أن لا يسمعها أصلا فان ما حكم من الخيل معهود فيها
بأن لا تجزى فلا بد له الحكم أن لا يصعدوا إلى أمثال هذه الدعاوي بل يعزروا المدعي ويحججه عن التعرض
لمثل ذلك العذر هكذا أفتى به شيخ الإسلام بركة إلا تأم أبو العود العمادي مفتي الديار
الرومية وأنا أقول أن كان الرجل معروفا بالفسق وحب الغلات والتخيل لا تسمع دعواه

ولا يلتفت القاضي لها وإن كان
معروفا بالصلاح والفلاح فلا يسمعها
والله سبحانه وتعالى أعلم بمراد عبده

سئل عن زيد يملك نخلا كثيرة وضعه بركة
بالقرب من كروم الناس فيخرج إلى الكرم
الحجاز وتوفي من الناس فاحتجوا على غنائه
لنفسه وفيه ثمارهم بحيث يصير غنائه
وجرت العادة أن أصحاب النخل ينقلونه
من موضع إلى موضع آخر فيرى النور قبل
إذا ادعى شخص من أرباب الكرم على
صاحب النخل وطلب من القاضي أن يأمر
بنقل نخله من موضع إلى موضع آخر
يرى النور قبل إذا ادعى شخص من
أرباب الكرم على صاحب النخل وطلب من
القاضي أن يأمره بنقل نخله من موضع إلى
آخر بحيث يتدفق الضرر عن فاكهة الخدي
ولا يضر فيه على صاحب النخل هل تسمع
دعواه ويحجب إلى مطلوبه شرعا أم لا
أجاب نعم تسمع دعواه ويحجب إلى المطلوب
شرعا إذا من فاعدت الضرر ينزل إلى
أصل القول عليه الصلوات والسلام لا ضرر
ولا ضرر لا ضرر ما لك في الموطأ عند عمر
بن أبي يحيى عن أبيه صلى الله عليه وسلم
المستدرك ما يملك في الدار قطي من نخلة

يحتاج الوأبد يومه على أحد ولم يعتاضوا عنه ولا عن شيء
عنه ثم يقضيه من التركة بثبوت المسوغ للحكم
بالصحة هل يشترط في صحة حكم الحاكم
بيع أو وقف أو إجازة بيوت الواقف أو الباع
أو المورث أو خياره أم لا يشترط **أجاب** إنما حكم
بالصحة إذا ثبت أنه ما كان لما وقفه وإن له ولاية
الإجازة أو البيع لما باعه بذلك أو نيابة وكذا في الو
وإن لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل يقضى
الوقف والأجارة والبيع **أجاب** إذا شرط
رب الأرض والمساكن على الأسارى جز ومما يزعمون
في الأرض خارجا عن الأجرة وشجر من النخل خارجا
عن جزو المأفاه ويسمون نخل طعة اصطلاحا
هل يصح ذلك **أجاب** هذا لا يشترط فيفسد
إلا أن يكون فيه عرف فيعمل به **أجاب** إذا ادعى
شخص على آخر مبلغ من مبيع أو أجرة دار أو قرض
أو ودية فقال المدعي عليه لا يستحق قبضه حقا
هل هذا جواب كافى **أجاب** نعم قوله لا يستحق على
شيا جواب كافى وللقاتلي أن يسأله عن السب
لكن إذا امتنع من بيانه لا يجبر عليه **أجاب** هل
تقبل شهادة أهل الحرب بعضهم على بعض وحكم
الحاكم بها **أجاب** نعم تقبل إذا اتفقت دأره

هل يشترط
في صحة حكم
الحاكم بيع
الوقف أو
الخيار أو
البيع

هل يشترط
في صحة حكم
الحاكم بيع
الوقف أو
الخيار أو
البيع

والأدفع الأمر إلى الحاكم أو إلى صاحب الحسبة حتى يمنع عن ذلك وكذلك من استك وجابة وكذلك
سألك المحسن والعجول في الرستاق على ما ذكرنا وأسد اعلم بمرادك في الدعوى والقرار

وملكهم وإن اختلفوا لا تقبل هذا فيما إذا شهدوا
بشيء وقع بينهم حال السنينما لهم أما إذا شهدوا بأمو
وقعت بينهم وهم في دار الحرب لا تقبل ذلك يقضى
بأن أهل الحرب فيما يدينونه أو يعاصونه في دار الحرب
فلا فائدة بهذه الشهادة **أجاب** عن شخص إذا
أخبر أن يقبض آخر من زيدا دينا أو عينا ووكلاه
في ذلك فقبض الوكيل ذلك وأدعى أنه دفعه
لوكلاه هل يقبل قوله **أجاب** القول قول الوكيل
أنه دفع ما قبضه لوكلاه مع يمينه **أجاب** عن شخص
عاقدا صاحب سفينة أن يحمل له غلة في سفينة
إلى بلد كذا فاستأقرت السفينة وحصل لها غلة
في الطريق منعها من الوصول إلى بلده كذا فهل
يستحق شيئا من الأجرة وقوى الرجوع عليها ففتح
البلد فخلل يزم بالرجوع **أجاب** يستحق الأجر
بقدر ما حمله من المسافة أن تغدرا للذهاب
بها إلى البلد المتعاقد عليها والأفله من المتأجر
بالذهاب إلى البلد وأما إذا الرجوع على السفينة
وتجاوزت المكان المستأجر عليه وامتنع من الرجوع
فإنه مجبر على الرجوع بنفسه أو بأجير فإن امتنع
وكان المكان الذي سافرت السفينة فيه هو الطريق
إلى المكان المستأجر إليه استحق من الأجر بقدر

سئل عن الموقوف عليه إذا اشترى قاسم آخر أنه يستحق معه
في ربيع الموقوف النصف مثلا فهل يعمل بتجديده يستحق
ما معه صدقة عليه أكلت نعم يعمل بتجديده يستحق
ويستحق ما معه صدقة عليه والله أعلم بمرادك في الدعوى والقرار

في شهادة أهل الحرب بعضهم
على بعض

القول قول الوكيل يمينه

على شخص عاقدا صاحب سفينة
أن يحمل له غلة في سفينة
يستحق الأجر بقدر ما حمله

ع

يق

إلى سعيد الجزري وأضر بها ابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وعبارته ابن
العامت وفسره في المعرب بأنه لا يضر الرجل أخاه ابتداء ولا أخرا وذكره صاحبنا في
كتاب الغصب بالشفقة وغيره هذا ما روي في مسألة النخل شيئا بخصوصه كفت
نمت فروج شاهدة لما قلنا صحتها في الرواية رجل له كلاب لا يحتاج إليها ولحيوانها صغار
أن أمسكت في ملكه ليس بغيره من تصرفه في ملكه وأن أرسلها في السكة فاجبره منعه **أجاب** فان امتنع وال

سئل عن الولي الاقرب اذا امتنع عن التزوج هل للولي الابعد التزوج او الحاكم اجاب للولي الابعد التزوج لا الحاكم وعلم
 سئل عن الصديق اذا كان له اولاد في درجة سواه هل يملك منها التزوج على الظاهر ولا يقتصر على اجازة الاضرب وقاية
 لم لا بد من الايجاب منها اجاب نعم يملك كل منهما التزوج على الظاهر واذا زوج لا يقتصر على اجازة الاضرب وقاية

سئل عن من دفع لادل شيئا ليبيع له فظالمه
 بر فادعي هذا كله يصدق بيمينه اولا
 اجاب يصدق بيمينه واسم اعلم وقاية

سئل عن شخص اخذ من تاجر قمحا على سوم
 الشرا فملك عنده هل يضمن الثمن والقيمة
 اجاب ان عين له الشئ عند الاخذ يضمن قيمته وقاية

ان اذن لشريكه او كصنفي
 صرف من يملك القول قوله
 بما اصره
 في اجرة الوقف بدون
 اهل المثل

ليس للقاضي ان يسمع الدوي
 ما لم يثبت عند انه وكيل العايب

سئل
 لا ضمان على الدلال

ما وقع عليه العقد وخط منه بقدر اجر الرجوع
 من ذلك المكان الى مكان العقد فان سافرت
 السفينة من غير طريق المتاجر اليه لا يستحق شيئا
 من الاجر **سئل** عن شخص اذن لشريكه او اجنبي
 في صرف على عمارة ففعل القول قولها في الصرف
 مع يمينهما ان وافق الظاهر الشريك يرجع بالصرف
 والاجنبي لا يرجع الا اذا قال له اصرف على اوصاف
 لتزج علي **سئل** عن مستحق وقف وهو ناظر
 ناظر عليه اجم بدون اجر المثل هل يصح ذلك ام لا
سئل لا يجوز اجارة الوقف بدون اجر المثل
 وان كان هو المستحق لجواز ان يموت قبل انقضاء
 المدة وتنفس الاجارة **سئل** عن شخص ادعى انه
 وكيل عن زيد في سماع الدعوى عليه فادعى
 شخص عايز يد بشئ فاجاب لو وكيل بالانكار قبل
 سماع هذه الدعوى بدون ثبوت الوكالة انه
 وكيل الغايب في سماع الدعوى **سئل** ليس للقاضي
 ان يسمع الدعوى ما لم يثبت عند انه وكيل الغايب
سئل عن دلال دفع له رقيق لبيادي عليه
 فاحذره وتركه عند شخص للعرض لشرائه فهرب فهد
 يلزم احدا **سئل** اما الدلال فلا ضمان عليه
 اذا كان العرف بين الناس الدلال يد فهد

لمن

سئل في رجل مات غنا ثم واولاد وزوجة وترك ما وثا فقبل قسمة اشهدت الام على نفسها انها
 لا تستحق قبلهم فقاوا الارثا واهرات ومستم ولم تتعرض لاسقاط ما تستحقه من الشركة فهل هذا
 الا بهر اشتمل ما تستحق من الشركة قبل قسمتها اجاب صرح عنها ونايان الارث لا يصح اسقاطه
 اسقاطه اذ هو جبري لا سيما في الاعيان فقولها لا استحق ارثا صرحا رض لقولها لا استحق
 الكل وان منه السدس فبطل به قولها لا استحق ارثا وفي الاشياء لو قال وارث تركت حق لم
 يبطل حقه وفيما سماع الفضولي قال الام
 ورثة ببيت من شركة اني يجر
 الغرماء عن الدين بقدر حقه لان
 هذا البراءة الغرماء بقدر حقه
 فيصح ولو كانت الشركة عينا لم يصح
 ولو قبضوا درهم شيئا من بقية الورثة
 فاهراء من الشركة وفيه ما ديون
 على الناس لو اراد البورات من حصة
 الدين صح لا لو اراد تخليص حصة من
 الورثة لتلك الدين صح لا عليه
 وكو قال وارث تركت حق لم يبطل
 حقه لان الملك لا يبطل بالشرك فيه
 صريح بانها اي الام لو تعرضت لاسقاط
 ما تستحقه من الشركة لا يبطل حقه من
 الارث وانما علم خبيره في الاقرار

هذا لا يجر
 الشركيين
 ان يفسخ
 الشرا في
 غيبة الاضرب

لمن يرد الشرا واما الاخذ فان اخذها على سوم الشرا
 فان قدر الثمن وعين الثمن واذا لم يعين الثمن
 فلا ضمان عليه اذ اقصر في حفظه **سئل** هل
 للشريك ان يفسخ العقد في غيبة شريكه
 ليس لاحد الشريكين ان يفسخ الشرا في غيبة الآخر
سئل اذا ادعى شخص على آخر حق فأنكره فاقام
 عليه البينة شهدت له البينة فستحب المدعي عليه
 قبل القضاء عليه فطلب المدعي من القاضي الحكم
 عليه ليذهب خلفه **سئل** المذهب انه لا تجاب
 الى ذلك وان طلبت منك له كتابا الى قاضي البلدة
 التي بها الغرم بصورة الدعوى والشهادة
 يكتبه القاضي بشرط المذكرة في كتاب لقا في
 الى القاضي **سئل** عن قولهم يجوز الشهادة
 بالتسامع في اصل الوقف ما صورته ذلك
سئل صورته ان يشهدوا ان فلانا وقف
 على الفقرا او على الغزاة او على اولاده من غير
 ان يتعوضوا بانه شرط في وقفه كذا وكذا فان
 شهدوا على شرط الواقف انه قال لجمعة الفلانية
 كذا ولجمعة الفلانية كذا فلا يسمع الشهادة مع شرط
 الواقف لان الذي يشتمر هو اصل الوقف
 وانه على الجملة الفلانية اما الشروط فلا يشتمر

ملك القاضي ان يكتب لولة الدوي
 الى القاضي البلدة التي بها الوقف
 كيفية الشهادة باصل الوقف

سئل عن ان هدي اذا قال لا شراي على فلان
 وان يشهد عليه يكون باطلا فشهد عليه بعد ذلك
 هل يقبل شهادته اجاب
 نعم تقبل شهادته عليه ان كان عدلا والله اعلم وقاية

سئل عن النمران اذا شهد على اليهودي او عيسى هل يقبل
 اجاب نعم يقبل وساعلم

القضاء يقتصر على المقضي عليه ولا يتعدى إلى غيره إلا في خمسة ففي أربعة يتعدى إلى
 لا كافة الناس فلا يسمع دعوى أحد فيه بغيره في الحرمة الأصلية والنسب
 وللأولاد العتاقة والنفك والنكاح كذا في الفتاوى الصغيرة
 والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى إلى كافة فسمع الدعوى بالملك في الوقف
 المحاكم به كما في الحائض وبيع
 الفصول في أشباه في القضاة

مطلب
 يسكنها في بيت من دار
 ذات بيوت

مطلب
 دليل الجاهل الجور

مطلب
 وضع
 الأضواء

مطلب
 إذا انفصلت الإجارة
 الأولى انفصلت الثانية

فلا يجوز الشهادة على الشروط بالتسامع
 هل تجوز الزوجة على التكني في بيت مفرد من دار
 ذات بيوت ساكن فيها اقارب الزوج وغيرهم
 بجعلها باب واحد يقفل عليها محفل تجوز الزوج
 ان يحضر لها من يونسها ويقضي حاجتها ام لا
 اذا كانت الدار كبيرة وفيها معازل
 او بيوت ولكل بيت باب وعلاق له ان يسكنها
 في بيت منها كحصول كتابتها به اذا استغنت
 به وبمرافقته ولا يجب على الزوج احضار من
 يونسها الا اذا كان لها خادم مكن فعلته كذا
 خادما اذا كان موسرا وان لم يكن لها خادم
 ففرضا حواجها على الزوج لان عليه كتابتها
 ويسكنها بين اقوام صالحين حيث لا تسبوح
 عن رجل قال وكلت كل متلم ففعل
 له متلم الوكالة وفعل ما وكل به هل يجوز
 توكيل المجهول لا يجوز فعلى هذا لا يجوز
 توكيل احد الا ان يقول وكلت فلانا او اذنت
 له ان يوكل من شا **باب** عن شخص استأجر
 عينا ثم أجرها ثم مات فهل تنقح الاجارة
 اذا انقضت الاجارة الاولى انقضت
 الثانية على الصحيح **باب** عن شخص عليه ديون

كثير

كثيرة لشخص فرفع له مبلغا وقال له هذا من الدين
 الفلاني وقال ولي الدين لا احسبه الامن غيره
باب اذا عين المدينون احدا لدون ان كان
 في تعيينه فائدة بان كان احدهما بكفيل والاخر
 او برهن واحدهما قرض والاخر من مبيع صح المتعينين
 من الديون وان كان جنسا واحدا **باب** اذا ادعى
 شخص انه وكيل عن زيد فباع له واشترى ولم يصدق
 زيد هل يلزم الوكيل **باب** اذا قال اشترت ثيابا
 واجابه البائع بان قال بعت من فلان ولم يظهر انه
 وكيل عنه فان اجاز ما فعل مع بشرط والا بطل
 وان يقبل اشترت لفلان بل اضاف الشراء لنفسه
 متى بين انه ليس بوكيل عن فلان فالشراء لنفسه
باب اذا اظهر المشتري السلعة عيبا لها
 والبائع حاضر وسكت عن طلب الرد مدة بغير عذر
 فهل يسقط حقه **باب** اذا اطلع على عيب في البيع
 نصر فأيده على رضاء فيه وان طالت المدة
 اذا قبض صاحب الدين ذهابا او فضاة ونقد
 بصير في ثم ادعى لها زيوف او بعضها وقال
 الدافع ليست فضتي **باب** القول قوله مع
 انه هو المقبوض وان كان بعد النقد مالم يكن
 اقراءه استوفى دينه او حقه **باب** عن رجل

مطلب
 اذا عين الدين وداره
 الا احسبه الامن غيره

وجه بعبارة في اسم البائع ثم ترك الخصومة صدر
 ثم عاد اليها فقال البائع لم سكت هذه المدة
 فقال لا نظر على زيوف العيب لم لا فله
 الرد لان هذا ليس ردالة على الرضا
 بالعيب كذا في التبيين قالوا الزاوية
 في البيوع في صدر
 فيما يمنع الرد
باب اضاف الشراء لنفسه

مطلب
 قبض نقد ونقد الخصم في
 ثم ادعى انها زيوف فالقول قوله

اجرا الوقف غير القيم وضمت المدة فالمسعى للعاقدة ولا شيء للقيم عليه كما في الاملاك واللقيم والمالك ان يرجع
 ٢ ان يرجع على العاقدة اذا اجاز الاجارة في المدة في اجرة الفضولي دارا موقوفة واستولى الاجرة فخرج
 المستاجر عن العبد اذا كان ذلك اجرا غلث ثم سئل ان الاجرة للعاقدة ام للواقف فقال بوجه الى
 الواقف نعم اقتسما صيغة موقوفة عليهما واجرا صريحا حصته فالاجر بينهما عند بعضهم

استمع هذا وهو الاصح لعدم جواز قسمة
 الوقف بين الموقوف عليهم عند احد
 حاوي في مضر الا بارت الحضاة
 هذا الاجرة للمالك ان اجاز قبل العمل وان
 اجاز بعده فللعاقدة وهذا فصل طويل
 من الحاوي في مضر الا بارت

اجرت الاديب والخطان في مال الصبي ان كان
 له مال والا فعلى ابيه واجرت القابلة على من
 دعاها من النرجس وجين ولا يجبر الزوج على
 استئجار القابلة لا نقا كالطبيب ولا يجبر
 الطبيب عليه واجرت سجان سجن
 الناضح لا يجبر على المنعوس قيل في
 زمامنا اجرت السمان تجب على رب

الدين لا يستعمل له / من الحاوي في الاجارة
 على خسران فحينئذ
 عليه الاجرة
 الميراث في الاجرة بعد طهر من المدة لا يصح
 لغوت شيئا من الموقوف عليه والحد او الميراث
 في المدة يجوز الحاوي في مضر الا بارت
 ولو استأجر دابة او ثوبا ليس له ان يواجره فان غلب
 واوجب في مضر الا بارت

قال اذا خضعت زوجتي الى مجلس الشرع واخبرتني
 سافرت عنهما مدة كذا وكذا كانت اذا كان طالق
 فهل اذا وجد الشرط يحكم الخلف بطلاق **اجاب**
 اذا قامت البينة على الزوج بذلك ووجد الشرط
 وقع المشرط ولا يحتاج فيه الى حكم ولها ان تتزوج
 اذا انقضت عدتها **اجاب** اذا ادعى احد الشر
 في الاخر ادب المال على العامل في مال المضان
 خيانه وطلب من احكام يمينه انه ما خانه في شيء
 وانه ما خانه هل يلزم **اجاب** اذا ادعى عليه خيانه
 وقدر معلوم وانكر حلف عليه فان حلف برى
 وان نكل ثبت عليه وان لم يعين مقدارا فكذلك الحكم
 لكن اذا نكل عن اليمين لزمه ان لزمين مقدار
 ما كان فيه والقول قوله في مقدار مع يمينه
 لان تكوله كالاقرار في شيء مجهول والبيان في مقدار
 الى المقر مع يمينه الا ان يقيم خصمه بيينة على اكثر
 اذا كانت اذن الرجل او المرأة متفقين
 هل يجب ايصال الما في الفسل الى داخل الثقب
 نعم يجب **اجاب** اذا تخلف مسلم وذمي
 بين يدي قاض هل يسوي بينهما قايما وجلويا
 نعم يسوي بينهما قايما وقعوفا
 عن اهل النعمة اذا امر عليهم القاضى او الشريف

اهل النعمة اذا امر عليهم القاضى
 او الشريف هل يلزمهم القيام

وعن محمد الامينة الا وزجته قال لطيان اصلى في هذا الخبر ببعثرة فلما شرع في عبارته ان اذا اخرجت
 الخراب فاصلى الكل فلا شيء له سوى العشرة / من الحاوي في كتاب الاجارة

او وقف على كانوا ثم حالة البيع والشرا هل يلزمهم
 القيام **اجاب** ان فعل اهل المذمة ذلك محسن
 لكن لا يلزمون بذلك ولا يقرون على تركه اذا لم يكن
 مشروطا عليهم في عقدهم **سئل** هل يجبر الشريك
 ان يهاجر شريكه في الدار والسفينة في السكن او لا
اجاب اذا كانت الدار قابلة للقسمة فطلب احد
 الشريك القسمة والاخر المهاجرة اجب طالبت القسمة
 وان لم يطلب حلا للقسمة وطلب الاخر المهاجرة
 في المكان والزمان وامتنع الاخر اجبر **واما**
 السفينة فالاجبر على المهاجرة فيها حلا ولا استغلا
 من حيث الزمان بان يستغلها احدهما شهر او اقل
 شهرا بل يوجرا بها والاجرة لها **سئل** عن شخص
 دفع لآخر مالا ليعمل فيه مضاربة ففعل وتكرر
 منه السفر فرق المال فادعى رب المال انه
 ما اذن له في تكرار السفر **وقال** المضارب
 لم ينهني عن تكرار السفر **اجاب** اذا ادعى
 رب المال التقيد والمضارب الاطلاق
 فالقول قول المضارب مع يمينه ما لم يقررت الما
 بيينة على التقيد **سئل** هل يجوز شهادة له
 الاوصيا على الاتيان بما ان ذلك ودعوة موثق
 وهل يجوز لهم الدفع اذا علموا ذلك **اجاب** نعم

وتقبل بيينة الشقي المتقارن اشباه في القفاة عن
 الظاهرية والبيدزية وفي ايمان الميراثية
 ان الابراء عن الربا لا يصح فتسمع الدعوى
 به وتقبل البيينة اشباه في مضر الا بارت
 اذا ابراء الوارث الوصي ابراء
 عما بان اقراة قبضة شركة
 ابيه وبرهين تقبل اشباه في مضر الا بارت
 سكن المشتري الدار سنين ثم استحق لا يجبر
 عليه اجرة سكنه بحكم الملك
 الحاوي المنبذ المذمة في كتاب الاجارة
 واحا سوا مال التتم والوقف والمتعد لا يتخلل
 الاساء العام في ضمن عقد فلا يصح الرجوع
 كما في دعوى التزوية اشباه في القفاة
 الدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان احد
 الورثة لا ينتصب احد خصما عن احد تصد
 بغير وكالة ونيابة وعن لا يذ الان في سكتها
 الاولى احد الورثة ينتصب خصما عن الباقي
 الثانية احد الموقوف عليهم ينتصب خصما عن
 الباقي كزهره ابن وهبان عن القنينة
 اشباه كتاب القفاة

نقل ان ذلك ودفع موثق
 على ان ذلك ودفع موثق

بكين
 الشريك
 ان يهاجر
 الشريك
 الدار والسفينة

طه
 الفعل
 في القفاة
 في القفاة

طه
 اذا تخلف
 بين يدي
 القاضى

سئل في تركه تسبوت وفيما الشخص دين لم يتغرق هل يأخذ من كل منهم حصته من الدين ام لا
اجاب نعم يأخذ من كل منهم حصته من الدين حيث تضرع بهم جملته والسداد علم من كل طرف

اختلف المتابعان في الطبع فالقول لمن يدينه لانه
الاصل وان برهنا فيته مدعي الاكراه اولى
وعليه الفتوى شبهة على المبررية في القاعة
الثالثة الذين لا ينزل بمسك

مع طلق بطلاق ابنه ما يصير
ابنته على فلان في بنته
اجبر بغير بطعامه وكسوته
وما دفع الى الصبي يكون تبعا
اجبر المثل وهو الاصل لانه ما اعاد
نحو الاجارة

ولو قال فلان قال الاجبر المستاجر به
هذا ليت من فلان فقال المستاجر به
تتضمن بم ثمن ولو باعها من المستاجر به
فما لا تتضمن مالم يشهدا الى المستاجر به
بم لا تبطل الاجارة بجنون الاجبر تبطل
بجنون المستاجر به بقتل لا تبطل
بجنون هذا بخل الوكالة والاذن
اجبر المستاجر به ثمن مات المالك تبطل
الاجارة ثمنه ما كان الا حاشا

لو قال مستاجر هذه الاجارة غدا
الاربعين في حكمته وفيه اختلاف
امثا ينفق في حمل الحزب اعلا

تجوز ويجوز له الدفع من التركة لكن لا يقبل قول
الورثة ويضمنون الدفع اذا كان بغير قضاء
سئل عن رجل خلف بالطلاق انه ما يعبر
ابنته على فلان في بنته هذا الشهر ثم عقد
العقد عليه فاراد الزوج العبور **اجاب**
اذا عبرت ابنته نفسها على الزوج لا يحنث
وكذا ان عبرت بها امها او غيرها او غير
الزوج الا ان يريد لا يمكنها من العبور فيحنث
الا ان تدخل قصر ا عليه بحكم حاكم او بغير
ذلك من انواع القهر **سئل** عن شخص عاقد
رب السقينة على ان يحمل له كذا الى مكان
كذا فسارت السفينة او انكسرت في بعض
الطرق هل يستحق شيئا من الاجرة واذا استا
السفينة لملاح باجرة معاومة ذهابا وايابا
فهل يستحق من الاجرة بقسطا واذا هال البحر
عليهم وتحققوا الفرق ان لم يلقوا بضائعهم
في البحر فالتوا بعضا في البحر فما الحكم في ذلك
اجاب اذا عرقت السفينة وانكسرت بغير
صنع ربه الا ضمان عليه ولا اجرة له وان كان
بصدفه فالمالك مخير ان شاء ضمنه قيمته في مكان
المستلف واعطاه اجرة حسابه وان شافى مكانه

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

وفي المأزول رجلا استاجر دابة من بغداد لينهب بها الى المداين ويحل صلحا ما من المداين
عليها فذهب فلم يجد الطعام ففعل المستاجر به ما يشاء من الطعام
رجل اشترى من رجل اخر دابة من بغداد لينهب بها الى المداين ويحل صلحا ما من المداين
عليها فذهب فلم يجد الطعام ففعل المستاجر به ما يشاء من الطعام

الحمل ولا اجرة له والملاح يستحق الاجرة بقسطها
واذا هال البحر عليهم تراصوا على الاقفا فالقهر
على الروس لانه يحفظ الانفس وهم فيه سوان
سئل عن مديون عليه دين الى اجل قريب
وقصد السفر البعيد هل يمنع امره من السفر
اجاب اذا لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزمه كفيل
بل يقال لرب الدين ان اردت فاخرج معه
فاذا حل الاجل طال به دينك **سئل** اذا
قوى الرجوع على تامين بالقلوع فصدقت سفينة
اخرى ففرق من فيها وما فيها وعجز الملاح
عن ردها فهل يلزمه ما تلف من المتاع **اجاب**
لا ضمان على الملاح اذا لا يصنع له في ذلك **سئل**
عن شخص ضمن وجه وبدن شخص اخر بدو
عليه ليحضر له ففعل اذا عجز عن احضاره يلزمه
الدين **اجاب** لا يلزمه الا احضاره ان قدر
عليه وان عجز لا يلزمه المال الا ان يقول
فان لم احضره فعلى ما عليه من الدين **سئل**
اذا وقف لذي وقف على الكليسة والبيعة
هل يجوز **اجاب** الوقف باطل ويجوز بيعه
ويورث عنه وكذا ان وقف على الرهبان
والقياسيين وان وقف على فقرا النصارى

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

سئل في
الطلاق

وفي الأصل القاضية لا يجعل القيم من الجانب بل من اهل الوقف وفي الفتاوي ان كتب صك الوصية والتمتولى ولم يذكر فيه جهة وصايتها وتولية لا يصح هذا الصك لان الوصية قد يكون وصيها لا بـ وقد يكون من جهة وقد يكون من الامم ومن القاضي والتمتولى قد يكون من الواقف وقد يكون من جهة القاضي واحكامهم مختلفة فاق كتب انه وصي من جهة الحكم ولم يسم القاضي الذي نصبه والذي ولاه جاز لان صاها جهة توليته وصايتها معلومة ويمكن معرفة اهل الجمل اذا عرف تاريخ نصبه وصيا ومتموليا واذا لم يكتب لم يعرف طريقه فلا يصح وكذا الو

كتبت انه وصي من جهة الشرع وعلى هذا اذا اصبح الى كتابة القضاء في المصلحة بدات كالوقف واجازت المشايخ وغير ذلك فكتبت فيه وتضمن قاضي من قضات المسلمين ولم يسمي القاضي جاز لان الفصل الثاني في تعيين المتولى رجل وقف محدود انتم بامه وكتب القاضي الشافعي على صك البيع لا يكون هذا قضا بجهة البيع ونقض الوقف هكذا افتى شمس الدين الاودي وهذا اذا التبت الشهادت على وجه لا يدل على صحة البيع بان كتب اقر البائع بالبيع اما اذا التبت شهد بذلك وفي الصك باع بيها جاز ايضا صحها كان حكما بجهة البيع وبطلان الوقف فاصل هذا في بيع الجاهل المصغر وما اذا اطلق القاضي واجاز بيع الوقف غير مسجل هل ينقض الوقف اجاز الشافعي الا امام ظهير الدين انه لو اطلق لورثا الوقف يجهز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان اطلق لغير الورث فلا اما اذا بيع الوقف قضى القاضي بجهة البيع كان حكما ببطلان الوقف من الملاحض من كتب في الفصل الاول من كتاب الوقف وفي الاقضية اذا كانت الدار في يد رجل مشرا فاستداه من خصمه لمن يدر عليها من اوكتاب الدعوى من الخلق صر

جاز **سبل** عن شخص دفع الى اخر مبلغا واذن له في صرفه على عمارة وسافر الامر فاصرف الماذون ذلك واحتاج الى زيادة مصرف فاقترض واصرف فلما حضر الاذن ادعى ان هذا الذي اصرفه الماذون للعمالين فوق اجرة المثل ولم يحض له القرض **اجاب** ما صرفه في العمارة مما ادعى انه اقترضه لا يلزم الاذن وهو متبرع فنه لانه انما اذن له ان يصرف من ماله والذي اقترضه الماذون ليس من مال الاذن واذا اقام بينة ان الله صرفه في العمارة من مال الاذن هو اجر المثل واقام الاذن بينة انه اكثر فالبينة بينة الا لانها مثبتة للضمان **سبل** هل يحبس الوكيل في دين وجب على موكله اذا كان له مال تحت يد موكله وامتنع الوكيل من اعطائه سو كان حاضرا او غائبا **اجاب** انما جبر الوكيل على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين او كان كفيل له والا فلا يحبس فيه **سبل** عن شخص وكل شخص ادعى عليه رجل بدين ليسحقه بدمه سوكله فاجاب انه وكيل بالقبض والمطالبة لا في الصرف

وصف

رجل ادعى على ابنه الف درهم ثم جارية باعها منه ولم يذكر تسليم الجارية ولا قبضها لا تسمع الدعوى ولو ادعى على رجل انه باع دارا منه بعشرت دنانير حصره ولم يدار ولم يذكر حصره ودفعها يسمع

من الملاحض في فقه
القاضي في دعوى الشرا
والبيع

وقضا الدين او في الدعوى له لا عليه فهل يسمع قوله **سبل** القول قوله في ذلك لان المال الذي في يد الوكيل ودعة ولا يجب على المودع ان يثبت ما ثبت على المودع من الدين لانه لم يثبت لتق من رب المال للمدان بقبض دينه من وكيله او مودعه ولا الوكيل كنهل يدفع ما عليه ليلزمه دفعه **سبل** اذا اطلب شخص غريمه لمجلس الشرع ليدعي عليه بحق فوكل المطالب وكيله عنه في سماع الدعوى من غير عذر ولم يرض الطالب الا بحضور غريمه **سبل** مذهب الامام ان الوكيل المحضوم لا يدفع من رضى الحضم وقاب آفحابه لا يشترط رضاه لان الحق له يستوفيه بنفسه وتبانيه واختار السر ان القاضي يظفر فان كان متعنتا في الاختصاص من محاكمه لا يلتفت اليه وان لم يكن متعنتا اشترط رضاه **سبل** عن شخص عليه دين اخر وبالدن رهنا وكفيل فاحال رب الدين رجلا بالدين فهل ينفك الرهن وتبر الكفيل **سبل** اذا احال المطالب اسنانا على مديونه بالدين كهل يرى المديون من دين المحل ويرى كفيله ويطالب المحال الاصيل لا الكفيل

كبل

حي

لا

مطل

سئل عن رجل قال لا جنبية هذه اختي ثم تزوجها بعد ذلك هل يصح النكاح ام لا
 اجاب ان الكذب نكبه وصحة قوله المراه على ذلك يصح النكاح والله اعلم وقاية
 سئل عن المهر هل يجوز له ان يتخذ من الكافر ما يشاء ام لا
 اجاب نعم يجوز والله اعلم وقاية

سئل عن من اخبر ملكا س الذي ياخذ الملك من التجار
 وغيرهم بان يشتري الشيء الفلاني واقبى
 الشيء الفلاني فحضر اليه واخذ منه الملك هل
 يضمن المبيع بالخذ الملك ام لا
 نعم يضمن نظير ما اخذه منه حيث اخذ باخبار الله
 سئل عن القاضى اذا كان به صهر هل يجوز وقاية
 تفاديه ان يكون ما قاله القضا
 نعم يجوز تفاديه ولا يمنع من ذلك الا هو والله اعلم
 سئل اذا شهد شاهدان في امر المديون هل وانكاه
 يشترط في شهادتهما تعيين المال ام لا
 لا يشترط
 تعيين المال ويصح ذكرهم بانه غنى قادر على الوفاء
 الربا الذي عليه المدين ثم وقاية
 وقال البيهقي القضا تقدم على بيته المقر

لانه لم يضمن شيئا لكنها اراءة موقوفة وكذلك
 اذا احال المهر بدينه على الراهن بطل حقه
 وجلس الرهن ولا يكون رهنا عند المحتراب
 اذا ادعت امرأة على زوجها كساق
 ما ضية فاعترف الزوج بذلك وانها باقية
 بزمته فهل يواخذ الزوج بهذا الاقرار
 وهل يلزم القاضى ان يستفهم منه هل كان
 ذلك بقضا او تراض ام لا
 الكسوة
 الماضية اذا تقررت في الزمة بقضا او بقرين
 فاذا اقر الزوج النفاية ذمته الزم بها ولا
 يستفسر القاضى لكن ينبغي للقاضى ان لا يسل
 الزوج عن الدعوى حتى يدعى المرأة ان لها
 في ذمته كسوة ما ضية بقضا او تراض
 اذا حبس كفى بدين وغاب رب الدين فحلت
 المحبوس المدة الشرعية وكسف القاضى من
 حاله فلم يظهر له موجود فهل له ان يطلقه
 اجاب ان للقاضى اذا حبس الغريم فيما
 يجلس فيه ومضت مدة براهنا القاضى بحيث
 يغلب على ظنه انه لو كان له مال لا ظهر من
 يسأل عن حاله بمن له به خبر فان اخبر بعينه
 خط سبيله سواء كان خصمه حاضرا ام لا لكن

للقاضى اطلاع المعسر حتى يفهم اوله

اذا كان

سئل عن القاضى اذا انكر القضا في حادثة وقال الله مرد قميت قال لقول للقاضى ام للشهود
 اجاب القبول للقاضى ما لم يشهد قضاة فاعني اضر مخالف مذهبه بيمين القبول للشهود والله اعلم
 في الزكاة

وجه

اذا كان خصمه غاييا يستوثق منه بكفيل ان
 تيسر والا فلا **سئل** اذا سكن الزوج مع ز
 في دار مملكتها مدة سنين بغير اذن منها
 ولا اباحة **سئل** لا يلزم الزوج اجرة سكن
 ورضاها بذلك اذن له **سئل** عن رجل استأجر
 بستانا مشاعا من اقوام متفرقين مردوا
 مختلفة لينتفع بنبذ زراعة وغرسا فزرع
 المتاجر وغرس اشجارا ثم انقضت مدة بعض
 الموجرين وطالب بتفريغ الارض فهل ينبغي
 الى فراغ بقية الحصص **سئل** هذه الارض
 المشاع من غير تعيين لا يجوز الايجار فلو لم يوافق
 حكم حاكم بصحتها حازت فاذا انقضت مدة
 بعض الحقود بقي الغرس الى انقضاء المدة
 اجازته ليس له ان يرض معتنه ليوم من المستأجر
 بتفريغها الى انقضاء جميع المدة لكن باجر
 المثل واما على قول الامام فالاحاطة كانه
 فان لم يحكم بصحتها فلذلك ان يطالب به
 بتفريغها وان لم تنقض المدة فعليه اجر المثل
 لما مضى **سئل** عن ذي اسلم وله ابن
 مجنون هل يتبعه الابن **سئل** اجاب اذا
 بلغ مجنونا واما اذا بلغ عاقله ثم جن فاسلم

سئل عن دعوى دفع التعرض هل تسع ادلا اجاب نعم تسع على القول المفتى به كما في الخلاصة
والسنة اربع والصداع لم يتر كمنه الدعوى والقول

بانه لو قال لاصق لي قبل فلان يد فل غير كل غير او ذين وكل كفاية او جازة او ضاربة او حد وسد اعلم ان قوله في هذا الموضع
فان من اقران فلا تباع هذه الدار ثم ادعى انها ملكه تسع الا اذا اقرانه باع يباعا جازا فحينئذ لا تسع
دعواه بعد ذلك كما في الفصول

ابوه بعد جنونه فكذلك في الظاهر لانه
وان انقضت ولاية الالب عليه ببلوغه لكن
تعود الولاية عليه هو المذهب فيصير تبعا
لرعي الدين اذا اختلف المعير والمستعير
في الانتفاع بالعارية فاذا عي المعير انتفاعا
معتدا بفعل مخصوص في زمن مخصوص
فاذا عي المستعير الاطلاق **القول**
قول المعير في التقيد لان القول له في
الاعارة فكذا في صفتها **عن رجل ادعى**
على اخيه عاوي مختلفة وبقبض نقدات
تختلف كل دعوى بنقده حريم في مجلس وله
فالتمس بمينه على كل نقدة يمين فابا اليمين
واحدا على جميع **الحنا زارت الدين**
وهو المدعى ان ساحلته على كل دعوى بانقرا
وان ساحلته على جميعها يمينيا واحدا لان اليمين
حقه **عن متاجر الدابة اذا اختلف**
مع ربا فقال المتاجر اجر تينها لاجلها
واركها من شيت فقال الموجه بل لثمنها قماش
ينقل فالقول لمن **القول للموجه**
مينه الا ان تقوم بينة **اذا اسافر**
العامل بالمال فاشترى به بضاعة وارسلها

سئل عن الوصي اذا باع شيئا لليتم باكثر من قيمته فقال المشتري هل تصح اقالته ام لا
اجاب لا تصح اقالته ان باع باكثر من القيمة وان باع باقل منها وكان خيرا لليتم صح والله اعلم وقاية

وارسلها حجة غيره لرب المال فمطلكت في الط
تصل يمينه **لا ضمان على العامل** لانه
ان يودع مال المضاربة والقول قوله ان الما
اذن له في ذلك الا ان يقر المالك بینه انه
منعه من ذلك **اذا اشترى شخص سلعة**
او باعها بعين فاحش هل خيار الفسخ
اذا كان غيب فاحش للمشتري فيما اشترى
اول البايع فيما باع فعن ابي حنيفة روايان
في رواية رد وفي رواية لا ترد واتفق بعض
بعض مشايخنا انه اذا اخذع البايع للمشتري
وغره فلم يشترى الفسخ وكذا البايع اذا غر
المشتري وخذعه فلم يبيع الفسخ ذكره صاحب
الفنية فيها **عن المرأة اذا منعت زوا**
من الوطى وهي في منزل هل تكون ناسرة
ليست ناسرة ولا تسقط نفقتها ولا كسوفها
والناسرة التي خرج من منزل الزوج بغير اذ
منه تسقط نفقتها وكسوفها **هل يستحق**
المطلقة نفقة بتسبب حضانه ولدها حضانه
من غير رضاع له **نعم** يستحق اجرة على الحضانه
وكذا اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب
به **عن شخص من المسلمين يتوكل للمضاري**

يق
لك
عن من له جارية يطأها فجات بولد او عتانه
من السيد كره هل يغيب قول السيد بيمينه ويجوز
وبيع ولدها ام لا اجاب نعم يغيب السيد ويجوز
بيعه ولا عتبه بقول الجارية مع عدم شهود
السيد بالولد والله اعلم من الوقاية

سئل عن من اشترى حصاة في دار شين معلوم
ثم اشترى الباقي هل يثبت للشفيع حق الشفعة
في الاول ام في الكل اجاب ثبت الشفعة في
الاول لا غير والله اعلم والتمناه
سئل عن رجل هدم بيتا ولم يبنها او يتفرد
الجيران بذلك هل يجبر على البناء ام لا
اجاب لا يجبر على البناء والله اعلم وقاية

على المسلمين في خلاص الحقوق ويجلس المسلمين
 ويضيق عليهم **باب** تجوز لان الخصم رضي به
 لانه لا يلزمه التوكيل الا برضاه ولا ضرر في
 طلب الحق **باب** عن جماعة مشتركون في
 بستان باع كل منهم الثمرة الواحدة امتنع
 والمشتري ليس غرضه الا في المشتري من الجميع
 فغل جبر الممتنع على بيع نصيبه وكذلك جماعة
 موقوف عليهم دار وهم ناظرون عليها فاجروا
 الا واحدا منهم قاصدا الضرر بالشركا وتعطلا
 فغل جبر على الاجارة معهم **باب** لا يجبر ان يبيع
 مع الشركا لانه جبر ويبيعون حصتهم فقط ان
 او تحبى الثمرة وتقسّم وكذلك الدار الموقوفة
 لا يجبر على الاجارة بل يوجر شركا وحصة
 والمستاجرون بها يبيعون الممتنع في السكّني
 بقدر انصافهم **باب** عن حفي تحمل شهادة
 في شيء لا يصح على مذهبه كالسلم الحال مثلا
 وكنت به مسطورا وكان كما امرت كما اليه
 فغل يسوغ له الحكم بابطال تلك القضية
باب اذا علم ما لا يجوز على مذهبه وكان فاعا
 وطلب منه الحكم فيه له ان ينقضه ان لم يرد
 لا مانع من ذلك **باب** عن البحر الملح اهو

مطلب
 لا ينبغي ابطال حكم الشافعي ان لم
 يرد على مذهبه

ضيا

من

سل عن شخص عليه دين لا ضرر رب الدين غايب في بلدة اخرى فحضرا ليدورا الى القاضي وادّعى
 ان رب الدين استوفاه منه او ابره ويريد ان يتوجه الى ذلك البلدة التي بهارب الدين
 ويخاف ان يطالبه بدينه ونياسته الاستيفاء او الا بره او لا يبينه له هناك وطلب من القاضي
 ان يقيم عنده بيته ذلك ويكتب له كتاب لقاضي تلك البلدة هل يجيب القاضي الى ذلك ام لا
 اجاب نعم يجيب القاضي الى ذلك وتسلم دعيه

من دار الحرب ام من دار الاسلام **باب** ليس
 هو من دار الحرب اخذ لانه لا يضر لاحد عليه
 اذا اطلبت الزوجة من احكام ان يقر
 لها ولا ولادها نفقة على زوجها فلو سافا
 الزوج فقال انا اتفق عليها وعليهم هل جبر
 القاضي على التقرير **باب** لا يجبر ان يقرر
 دراهم بل الواجب عليه طعام وادام على الغن
 خبز حنطة وحم غدا وعشا بقدر كفايتهما
 والمتوسط خبز ودهن وعل الفقر خبز وجن
 وغل الا ان يعلم القاضي انه يضاحضها في
 فيفرض عليه دراهم بقدر حالها وان كان
 الزوج صاحب ما يدّعي لا يفرض عليه شيء
 واذا امتنع ان يفرض شيء حبس حتى يفرض
 اذا قرر الزوج لزوجته مبلغا
 من النقود في نظير كسوة لها عليه في كل سنة
 ورصنت الزوجة بذلك وحكم به حاكم
 فغل لها ان ترجع وتطلب منه كسوة قياس
 ام لا رجوع لها **باب** نعم لها ان ترجع
 وتطلب كفايتها وان حكم بها حاكم لكن في المستقبل
 وليستحق قفايا سبها **باب** عن شرك
 في سفينة امتنع احدها من بيع حصته واما
 رها

مطلب
 هل يجبر الممتنع على تقرير الدار

مطلب
 للزوجة ان ترجع بطلبها

او سفرها صحت وكيل له او بنفسه يقصد
 ضرر شريكه فهل يجبر على نفسه لا يجبر
 شيء من ذلك ولكن يباح للشريك ويفعل في ماله
 ما اراد لا على وجه لا يضرب الشريك فان فعل فيها
 في مدة ما يضرب بالشريك قتلت ضمن نصيبه
 عن شخص مستاجر مالا في البحر المالح فانكسرت
 السفينه او اسرت في بعض الطريق هل يرجع
 عليه بشيء من قسطها من الاجرة التي قبضها
 يستحق نقدر ما عمل ويسترجع منه
 ما بقي اذا صدر من المتسلم قول بوجوب
 كفه هل تطلق زوجته بايضا ولا يعود له
 الا بعد اسلامه بعقد جديد نعم اذا ار
 عن الاسلام او تكلم بما يوجب كفه بانت منه
 زوجته فاذا عاد الى الاسلام لا يخل له الا ان
 بعقد جديد عن امرأة اسرت ودخلت
 دار الحرب وتزوجت هناك مسلم هل يرجع
 اذا دخلت ما سورة بانت من زوجها
 فاذا انقضت عدتها وتزوجت هناك مسلما
 صح اذا ادعت المراقعة زوجها
 انه يقصد السفر بها وطلبت من احكام الحكم
 عليه بعدم السفر بها نعم يحكم لها عليه

مطلق
 في وجهه بالكلية بحسب ما
 في الاجرة

معلوم
 اذا صدرت كلمة كفر من
 احد يميني زوجته

مفسر

سئل علي من ادعى على اخوانه شرب خمر او سكر من غير ما ذكره هل يحلف ايجاب لا يحلف والله اعلم وفائده
 سئل عن اسلام اكران هل يصح ان يجمع بينهما كالحاجي والمكلم وفائده
 سئل عن رجل اقر عنه المالك انه شرب خمر طوعا او سكر من غير شرب رجوع عن اقراره هل يصح رجوعه ولا حد عليه ام لا
 نعم يصح رجوعه ويسقط عنه الحد والله اعلم وفائده

بمنعه من السفر بها اذا اراد السفر بها
 هل يحكم لها كره بعلمه في الرجل المعسر ولا يحبس
 علم القاضى في ذلك كعلم الشاهد
 اذا اخذ الرجل ولد من مطلقته
 لتزوجها فاشتات الى ولدها هل يلزم بار
 الولد اليها اذا اسقطت حضانه الام
 واخذت الولد الاب لا يجبر على ان يرسل الولد اليها
 بل اذا ارادت ان تراه لا تمنع من ذلك ويمكنها
 الاب من رويته عن رجل استاجر
 ارضا سبعة فزرعها واصلاحها واشقاها بالمال
 واصرف عليها جملته ثم ان المجرع سعى في فسخ
 الاجارة على مذهب من المذاهب الاربعة فهل
 للمستاجر الرجوع بما عزمه عليه
 اذا استأجرها للزراعة وهي سبعة لا يمكن
 زرعها الا يصح هذه الاجارة وان استاجر
 لينتفع بها مطلقا ولم يعين زراعة صح
 فاذا عزم على اصلاحها مالا ان اذن له مالكا
 في فسخ ليرجع عليه ففعل ثم فسخت الاجارة
 رجع على المالك وان كان المجرع غير المالك
 لكن له ولاية في فسخ كذا ظرا ووصي فان كان
 ما اذن فيه مباح الوقف ومال الايتام

سأل

مطلق
 لا يجبر الاب على ارسال الولد اليه

سئل عن رجل تزوج ابنته عن نفسه او ابنته بمهر مثل هل يبيع النكاح امره ان اطلب اذا كان الرجل المذکور
 هو الولي وزوجها من نفسه او ابنته على الوكيل المذکور وان تزوج كغيره يبيع النكاح قال ابن ابي
 القاسم اذا تزوج الصغير من نفسه فهو نكاح بلا ولي لان القاطن دعيت في حق نفسه وكذا
 اذا تزوج من ابنته لا يجوز لانه بمنزلة الحاكم وكامل القاطن في ذلك باطل بغيره
 سائر الاوليا حيث يجوز لابن العم ان يزوجه بنت عمه من نفسه او من ابنته انتهى ثم ذكر في النكاح

صح اذا ناه ورجع في ريع الوقف او مال الصغير
 وان لم يكن فيه مصلحة فلا اعتبار بهذا الاذن
 ولا رجوع على احد **مسألة** عن رجل اجر ارض
 بستان للزراعة وسقى على اشجاره ثم انه فسخت
 اجارة الارض بسبب قتل نفس المساقاه ام لا
مسألة اذا فسخت اجارة الارض بوجه شرعي
 والاشجار مملوكة للمساكين ليس له ان يفسخ عقده
 المساقاه الا بعد شرعي بان يكون العامل
 خائفا في الموق **مسألة** عن الموكل اذا قال
 لوكيله كلما عزلت من الوكالة فانت وكيل
 فكيف الطريق الى عزله **مسألة** الطريق ان يقول
 عزلت عن الوكالة المعلقة ورجعت عن
 الوكالة المعلقة وقيل يقول كلما عزلت
 فانت معزول والاول اوجه **مسألة** عن شخص
 قال لاخر بعثتك هذا بكذا ان اقبضتني
 اليوم او الى وقت معين فقال اشترت
 فهل هذا البيع صحيح **مسألة** ان هذا البيع
 غير صحيح لانه علقه بالشرط والبيع لا يجوز
 تعليقه بالشرط الا في مسألة واحدة وهو
 ان يقول بعثتك ان رضيت فلان به فانه يجوز
 اذا وقته بثلاثة ايام لانه اشترط الخيار

مطلوب
 عزل الوكيل

للأجنبي

سئل عن النكاح اذا اشترى جارية نصرانية هل له وطئها بلا استبراء اجاب نعم له وطئها بلا استبراء نعم
 رواه

للأجنبي وهو جائز **مسألة** عن شخص استاجر
 حملا للسفر وسفينته ثم بداله ان يسافر مع غيره
 ربحا هل له ذلك **مسألة** انما له فسخ الاجارة
 واذا اراد ترك السفر اصلا واشترى هو ايدا
 او سفينته لانه حينئذ استغنى عن الاستئجار
 اما اذا اراد المتأجر مع غيره فليس له بعد
 له في فسخ الاجارة **مسألة** اذا اراد اكل حبس
 عن غيره مدرسة او مكان غير السجن هل له ذلك
اجاب العينة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي
مسألة اذا قال البائع للمشتري يا لك
 الاقاله فقال ان رددت الثمن اليوم اقلدك
 فقال المشتري اقلت وقلت **مسألة** هذه
 الاقاله المعلقة بهذا الشرط غير جائزة كمالا
 يجوز تعليق البيع بالشرط **مسألة** هل بشرط
 في بيده العيب في الدواب والريق اشان
 ام يكفي الواحد **مسألة** العيب ان كان يخص
 بمعرفة الاطباء انما يثبت بشهادة عدلين
 من الاطباء وبعضهم اكتفى بقول امرأة واحدة
 عدل وقلة الاكل عيب في الدواب ويثبت
 بشهادة عدلين او يعلم القاضى **مسألة** اذا احتاج
 ان يحمل خسته على جدار حارة هل له ذلك

سئل عن لو كان اذا غلبت المصلحة لم يلزم بالعدل
 وتصرف فيها على ما يراه القاضي لا على ما يراه
 وتصرف فيه على ما يراه القاضي لا على ما يراه
 وتصرف فيه على ما يراه القاضي لا على ما يراه

سئل عن الاكل عيب في الدابة

ليس له ان يضع على جداره شيئا ابرق
 ولا يجبر ان يملكه من وضع خشبة على جداره
 والنهي الوارد عنه ليس للقرن وانما هو من باب
 البر والاحسان **باب** عن رجل مات وترك
 صغارا فقرا فهل يجب نفقتهم على عهده ومهم
 الغنية **باب** نعم يجب عليها ان لا تكا لا ي
 وان كانت الام فقيرة فاجتمع على العم وكذلك يجب
 نفقة الاخ الفقير على اخيه الموسر ان كان صغيرا
 او بالغارضا او اعى وكذلك نفقة العم الفقير
 على اولاد اخيه الاغنيا ان كان صغيرا زمت او اعى
 او انى فقير مطلقا صغيرا كانت او بالغاة
 ولا نفقة لابن العم وبنت العم على ابن العم ولا
 على ابنة العم لانه ليس بمحرم وكذا اولاد الاخوال
 ونكالات والعمات لانه لا محرمية وشرط
 وجوب نفقة القريب عن الاحول والفروع
 وان يكون بينهما قرابة محرمية لتكح بينهما
 وان يكون من جهة عليه النفقة غنى يملك
 النصاب يحرم عليه اخذ الزكاة به وان يكون
 من جهة هذه النفقة فقيرا صغيرا او كان ذكرا
 كبيرا عاجزا او انى فقير مطلقا وان لم يلزم
 زمانه ولا عي لا يضا عاجزة عن الكسب خلفه

في النفقة على من يجب
 وعلى من لا يجب

قل ابو حنيفة اقصى بالمال على الحاضر والغائب وذكر المسئلة في الاصل وقال القضاة مقصور
 على الحاضر وفي الافضية سوسر الحاضر تارة ثم ذكر قول ابو يوسف مثل قول ابو حنيفة
 وتارة يذكر قول محمد مع ابو حنيفة وتارة مع ابو يوسف وتارة بعضهما القضاة مقصور
 على الحاضر عند ابو حنيفة وفي بعضها على الحاضر والغائب فكما ان عند ابو حنيفة روايتان
 وعند ابو يوسف روايتان وعند محمد روايتان في الفصول كلها في جامع الكتب في مسائل الجنائيات
 في باب ما يكون المولى حنفا عن عبده

ولا يجب نفقة المحارم الا اذا اتفق زمنها ولا
 يجب على المسلم نفقة اخيه او اخته او محرمه
 الكافر وان انكر الغيب انه غنى فالقول قوله
 مع يمينه الا ان تقوم اليقينة انه غنى فحينئذ
 تفرض عليه النفقة **باب** عن شخص ادعى على آخر
 مبلغا فانكر فاحضر شهودا عليه شهدوا انه اقر
 بالمبلغ بالقاهرة فادعى المنكر في تاريخ الاقرار
 الذي شهد به الشهود وكان مقما بدسائط واقام
 بينة فاي البنتين تقبل **باب** بعمل بشهادة
 الاقرار لا بشهادة انه كان مقما يوما لا قرار
 بدسائط **باب** عن مستحق في وقف ادعى
 على آخر شركا في استحقاق شي من الوقف فانكر
 واحتج مكتوب الوقف والمتحقق ناظرون
 على وقفهم فهل يلزمه يمين على ما ادعى به عليه
 انه اذا ادعى انه يستحق مقدارا ان
 مباشرة الواقف وانكر البقية ان اقام بينة
 عمل بها وان لم يكن له بينة بما تقدم له من
 بين السنين وان لم يتقدم فله حليف وشكاه
 فمن حلف يرى دعواه ومن نكل عمل بنكوله
 في حقه فقط ولا يعمل في حقوق غيره من بعد
 اذا وقف لراهن العين الموهونة

من باب ما يكون المولى حنفا عن عبده
 من الخلاصة او في كتاب المدعي

وعن الوبري من رده الى الم في حادثة لا يجوز ان يضر ان يقبل في تلك الحادثة وان اعتقد عدلا
 احد الشاهدين قال هذا الشيء ملك المدعي كان يا بعينه وقبضت الثمن لا تقبل شهادته
 وشهادت القاسم والحق وسط بين الورثة تقبل ط فلا قال محمد بن قاسم بن محمد بن المذکور
 سأل عن شاهدين شهدا على رجل في حادثة فشهد عند قاض
 اقر في تلك الحادثة فقبل للثاني ان يقبل له
 فقبلت ليس للقاضي الثاني ان يقبل له
 وقيل بشهادة في تلك
 الحادثة والبرهان

حاوي للمأخذ
 في شهادته

هل يصح هذا الوقف ام لا **باب** نعم اذا اقله
 فهو وقف صحيح وان لم يفيته فهو باق على الر
 وليس له ان يبيعه **باب** اذا ساقا فخص آخر
 على ائتمان مدة معاومة ولم يبق للعامل شيئا
 ولا عمل فيها شيئا بل طلعت الهرة من غير عمل
 هل يستحق شيئا **باب** اذا لم يعمل شيئا الا شأ
 ليس له شيء **باب** اذا الزم شخص نفسه ان
 يقوم لشخص بما عليه من الدين لشخص بغير ذكر
 كماله وانما اشهد على نفسه انه التزم ان يقوم
 عنه هل يلزمه **باب** الا لزاما كما كماله
 بل كل لفظ يدل على الزم وكما كماله كقوله
 على ما عليه او على ان ادي لك ما عليه
 او التزم بما عليه وقبل الطالب صح **باب**
 اذا ادعى شخص على اخر انه يقطع النزاع بينه
 وبينه بانه ان كان له وان كان ليس له عليه
 حق حتى يشهد انه لا يستحق عليه شيء من حقوق
 والدعاوي والمطالبات فهل يستحق هذه الدعوى
باب لا يجز ان يدعى على ان يدعى عليه لان
 الحق له ان شاطيه وان شاتركه **باب** عن
 شخص وقف وقفا على شخص معين ثم من بعد
 يكون وقفا على الفقراء والمساكين بيد من قد

اجت سجان القاضي لا يجز على المدعي ان يجمع بين
 في تعدي حديث على رضى وفيه دليل على ان يجمع بين
 ما لا يجوز في القضا ولا يجوز على بعض الحق يجمع
 ببعض دون البعض لا يجوز **باب** اذا ادعى المدعي على غيره
 اذا استدان من ائتمرك المدعي ولم ينفق في غيره
 بغير حق يقضي له من ذلك المدعي ولا يقضي في غيره
 حتى يقول في يده ولا يجز على يد بغير حق
 حتى لا تقبل حتى ينفق في القضا جبال الدين
 حتى وقبل لا تقبل كلام طويل **باب** اذا ادعى المدعي
 وفي المحيط هذا كلام واحد ان هذا الحديث
 الا سبعا في حديث ما تتركه من
 كان ملكا بالان في يده بغير حق
 فسأل القاضي ان لا تقبل شيئا منه لانه انما
 فقال لا ادري تقبل شيئا من هذا لان
 فقال لا اعلم البعير تقبل شيئا من هذا لان
 فقال لا تقبل شيئا من هذا لان
 وكذا ذلك لو قال الشاهد انني سجدت
 معلوما عندي كونه قد تقبل ما تم
 يجهل وهو بالغ او غير بالغ
 انه اقر له بالغ او غير بالغ

ولو شهد احد الشهود الشاهدين بالقرض باقارب
 وسره الاضرب بالقرض تقبل جامع الفوائد
 منقاري واديه في الشهادة

سأل عن شاهدين شهدا على رجل في حادثة فشهد عند قاض
 اقر في تلك الحادثة فقبل للثاني ان يقبل له
 فقبلت ليس للقاضي الثاني ان يقبل له
 وقيل بشهادة في تلك
 الحادثة والبرهان

المراد من قوله لا يجوز ان يضر ان يقبل في تلك الحادثة وان اعتقد عدلا
 يعني ان لا يضر ان يقبل في تلك الحادثة وان اعتقد عدلا

خرج الحكم عن المحكمة ثم اشهد على حاكمه شهادته حاكمه عند الحكم كتب شهادته في قبالة باقرار المقر ثم
 اخبره جماعة ان هذا المال المقر به مال القصار فالتشا به بالخيار ان شاء شهد وان شاء لم يشهد
 قال في وصيته اعطى محمد اوزيد بعد موت كذا اولم يتراسم ابيه وجده ولكن عرف من سمع ذلك انه يريد
 محمد الفلاني اوزيد الفلاني يكون موهوبا في لسان الموصي من قدامه او قهره وغلبه على ظن السامع انه يريد بهذا
 لا يحل له ان يشهد له بالوصية ولا الموصي له ان ياخذ ذلك وقال سمعان بن حنن الشهادت والاخذ قال استاذنا
 حامل لغيره وهو الا شبه بالصواب

ادعى محمد وداني يد رجل انه وقف على هذه
 المسجد فشهد بعض اهل محلة المسجد
 لا تقبل شهادتهم هو المختار حاوي المنيه
 له الشهادة

ادعى ذكره وداني المدعي وشهد الله له بعض المدعي
 ولم يذكر واحد من المدعي في شهادتهم لم تقبل شهادتهم
 الا ان اتوا لشهادة على المقر وداني ذكر المدعي
 حذوده صح من الخارج محل المذكور

استدري جارية وورثتها وانما هو المذكور
 ولو اقام الراهن بينة الى رهنت الدائن سليما
 قيمته عشرة اقامها الدائن من انك
 رهنته عندي معيبا قيمته خمسة بينة
 الراهن اولا حاوي المنيه

ظهور الحمل في شهرين

ادعى رجل ان اعتق معتق الجاهل وجدي او اسي و اقام بينة على ذلك وادعى رجل اخر انه في اسي
 او ولد اخي وهو حرة الاصل و اقام بينة على ذلك فبينه الحق اولى لانه ثابت الاصل والعرض
 على الاصل ولو كانت دعواهما على صريته الاصل والعتق استقويا من الحاوي المنيه
 سأل عن العتق اذا مات وخلف ابنا لمعتقه وبنتا فالاولا من سنهما
 احاطت الاولان دون البنت وبها علم في الوقاية

قال لا أعلم هذه الشهادات ثم شهد تقبل عطاية في الشهادة

وقد المنازع لا يصح اذ يحتاج الى سبغ التملك من قبل السلطان والسالك لا يجوز له ان يملك عامة الاراضي بل يسوغ له ان يملك الاراضي الاصلية المسمات بالملك فحب كما صرح في القصة في انقضاء وصفي لم يصح الوقف والعاقبة صفة يعول الاراضي الى بيت المال ويجوز تصرف السلطان فيها وله ان يعين غلبتها لمن يشق

فأذا عي من غلبتها وتلقية لما استحقها لا يقدر المتعطل على امتناع من اعطاء وظيفته عطاية في الوقف اشترى

اني حامل وتبين في خلاف ذلك ولم احض فلها النفقة الى ان يحض ثلاث حوض وان طالت المدة **س** اذا بلغ احد الشريكين عينا ونقد الثمن من مال الشركة ثم ادعى شراؤه لنفسه هل يقبل قوله **ج** اذا كانت شركة عتات وله بيعة تشهد انه عند العقد صرح بالشراؤه هل خصوصاً فالمشترى على الشركة **س** عن رجل استاجر لبقته نابه بيرة وساقى على الاشجار واما البيرة والارض يستيب سقي الاشجار ثم ان بعض الموجر من انقضت مدته وعلى الاشجار ثم لم تنضج فخل هذه الثمرة لما كنت الارض والاشجار للعامل وهل اذا كانت للعامل هل تبقى مجازاً من غير اجرة ام لا وهل للموجر اذا انقضت مدته ان يمنع العامل السقي من البيرة المشتركة بينه وبين بقيه الموجر واذا كان بالارض زرع لم يبد صلح من كالفصيص مثلاً فهل يبقى باجر المثل ام يلزم المتاجر كلفه **ج** اذا ساقى على الاشجار واستاجر الارض والبيرة ليسقى الاشجار من البيرة فالمساقاة والاجارة فاسدة لان المساقاة هي ان تقوم على الاشجار بما يصلحها ويؤثر في

بطلان في المساقاة

اقام اهل الاخرين بينة في ايدنا كانت لا يتركتها صيراثا بيني وبين ابي واقام الارض بينة انما كانت لا بينا شرهما صيراثا فبينة الا وحي اولاً اثبات الزيادة

حاوي المنيعة في الشهادة

شهر واحد بعد سنة اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا تقبل شهادة ثم ان كانوا عاقلين اشهر بعين ان عيش الزوج وكثير من المشايخ اجابوا في جنس هذه الاشياء تاخيرهم بغد تقبل شهادة رجم من احوال في فصل الشاهد بواحدة شارة

ذكر في الحاوي للزاهد في اول فصل في الشاهد بواحدة شارة هل تقبل ام لا **س** احاب المشايخ في شهود شهود بالحرمة المغلظة بعد ما اخطوا شهادتهم تحت ايام من غير عذر لا تقبل شهادتهم ان كانوا عاقلين انهما عيشان عيش الزوجان من غير علة الحامي والخطيب الاخطي وكما لا الائمة البيهقي انما اختلفوا به لانهم جرحوا بالتأخير بعد ما وجبت عليهم يدخلون تحت النبي الذي يكفر به الداخل تحت وهو قوله تعالى ولا تتحقق الشهادة الاية فقا سوا الشهادات الحبيثة منها **ج** بعد ما وجبت عليهم فالوجوب هنا بلعل ان بينهما عيش الزوجان على الشهادات الغير الحبيثة بعد الوجوب

في امارها وليس على المتأق الا العمل من شرط سقي آخر عليه اجرة الارض والبير فسدت وما خرج من الثمرة فهو لصاحب الشجر وللعامل اجر مثله الى وقت اخراجه من المساقاة لانها فاسدة يجب قصها واذا زرع المتأق قصباً في الارض فعليه اجر مثله الى ان يبلغ ان كان لقلعه مدة متعاقب والا من يقلعه في الحال فعليه اجر مثل الارض وقتا لقلعه **س** عن رجل له رقيقة متلثة اسروها الكفار ثم فذاها الامام من الكفار بمال واعتقها وتزوجت بولاية الشرع الشريف فهل لسيدها استرقاقاً بعد ذلك وهل ينفسخ نكاحها **ج** اذا اشتراها الامام من الكفار لنفسه فالشر او الزوج بقا بعد اعتناقها صحيح لانه ملك بالشرا منهم هذا ان اشتراها بعد ما احرزها بدها هم لانهم ملكوا وزالت عن ملك سيدها **س** عن شخص استأجرها بجر كحل وعنب وموز مدة معلومة ثم ساقا على الاشجار بجر ومعلوم ثم حصل الشجر الموز افة سماوية اهلكته وذهبت اشجاره القائمة جميعها وكم سبق منه سوي حدره العا في الارض ثم ان العامل في المساقاة اقام

عليهم وهو بالعرف والطلب لثنا ولهما المنى المذكور بمجموعه ولهذا قالوا لو قبل القاضي شهادتهم بعد التأخير المزبور لا ينفذ قضاؤه في هذه الشهادات الحبيثة كما لا ينفذ قضاؤه في الشهادات الغير الحبيثة بعد امتناع من الاداء حين الطلب وانما لم ينفذ قضاؤه بهذه الشهادات بعد امتناع من الاداء لدخولهم تحت النبي فيكون نفون به في مرتبة الكافر عند بعض المشايخ وعند البعض الاخر يكون به

به ويدل عليه ما بعد ايتنا النبي وهو قوله تعالى ومن يكتمها فانه اثم قلبه اي كافر كذا فسر
بعض المفسرين والحكم بشهادت الخافرا وبشهادت من هو في مرتبة الكافر لا تنفذ ويدل عليه
احاله الاثم بالقلب دون سائر الاعضا فانه عضو تصديقه الحق وقبوله الاصر والنهي من الله
بق من صاحبه وبكمه يكفر لانه بالتاخير من غير عذر يكون راضيا بالذنا وهو القتل
المشهي عنه وقاعله يكفر بالحديث وهو قوله نعم لا يزي في الزاني كما يزي في

وهو موثوق ورضاء الكافر كفر بالحكم
بشهادت الخافرا وبشهادت من هو
في مرتبة الكافر لا ينفذ النبي

مطلوب
عزيم

ودولا بامن ماله وسقى جدر الموز حتى صار
اشجارا كما لاهل يكون للعامل او لما لك
الاصل **اجاب** لما لك الاصل وما غمره العا
فهو متبرع به ان لم يامر به صاحبه بذلك
ليرجع عليه بذلك **سبل** عن شخص قطع
من بستان غيره سجر اشجارا وغيره من اشجار
فمن المطلوب **اجاب** اذا قال للتجار الاشجار
ملكى فاقطعوا والجار لا يملك الحال فالضمان
على الامر ويعزر وان كان يعلم فالضمان على
التجار والتعزر لانه هو المتعدي وبضمن
قيمة الشجر حين قطعه من ثمره وغيرها غير مندر
سبل عن جماعة مشتركين في غرس باع احدهم
حصته لاجنبي وبطل الغرس للمشتري بغير
اذن بقية شركائه فطلعت عنده **اجاب**
الشركاء محروون ان شأموهوا الشريك وان شأ
ضموا المشتري منه **سبل** عن شخص ادعى
وكل شخص يدعي فاجاب انه لا يستحق في ذمة
موكله شيء فالنفس المدعى بين الوكيل انه
ما يعلم استحقاقه المدعي به في ذمته موكله
فهل يلزم بذلك **اجاب** لا يحلف الوكيل
عن ذلك **سبل** عن شخص ادعى على اخر بقرني

الوكالة

مطلوب
لا يحلف الوكيل عن غيره
الا مستحقا في ذمته موكله

الوكالة بد من مستطور فاجاب انه دفع المبلغ
للموكل لا يلتفت الى قوله ويلزمه دفعه الى الو
ويقال له اذا قبض الموكل فخاصه فيما تدعيه
اجاب **سبل** عن شخص وكل شخص وكالة مطلقة
ومن جملتها انه يبري عنه ماله من الديون
والحقوق على المديون في يسقط ما يبري
استقاطه ففعل الوكيل فله فهل يصح الرق
اجاب يصح كل فله من الوكيل في هذه الصور
وينفذ على الموكل **سبل** عن ارض مشتركة
بين اثنين مشاعرة وقف كل منهما نصيبه على
تخصه ثم تنازعا وطلب العتمة حاجبا **اجاب**
اذا حكم حاكم بجمعة هذا الوقف وطلب احد
الشريكين العتمة مع طلبه واجيب الى اطلب
سبل عن رجل تزوج امرأة بحضور فانه
ثم حجرت الزوجة النكاح وترافعا الى الحاكم
وسمعت اليه بالنكاح هل يقبل القاضي
اجاب الراي في ذلك الى القاضي ان علق
عاطفه صدق الشاهدين وحكم بها صحيح وان
ردّها فله نكاح بينهما **سبل** هل يجوز استيحا
الارض للمزراع بكذا الردب **اجاب**
نعم يجوز اذا كانت الارض مشاعة اليها لا يوصف

كيد

مطلوب
في وقفين لجهتين هل يقسمان

في ذمته ولا يكون من الغلة التي تخرج من
الزراع من الارض المستاجر **سبل** عن شخص
رمى خري النار او في الماء فمات ما ذاب
عليه **اجاب** اذا لم يمكنه التخلص من الماء ان
كان الماء غنيا وهو لا يجسر العوم فمات عليه
الدينه عند الامام الا ان يكون عاكته ذلك
فيقتل واما اذا الرماه في النار فاحرق
ومات يقتل به اتفاقا عنده وصاحبته
سبل عن شريك في دار سكنها احدهما مدة
طوله فطلب شريكه ان يسكن فيها مدة مثله
فان الساكن هل يجبر على الاسكان ام على دفع
الاجر لما سكن ام لا **اجاب** لا يلزمه الاجر
ولا يلزمه ان يمكنه ان يسكن بقدر الساكن
لكن اذا طلب المهاييه في المستقبل فله ذلك
الا ان يطلب الشريك نفسه فيقدم على طلب
المهاييه **سبل** عنها اذا تهايا في السكنى وشروط
احدهما على شريكه ان يسكنها بنفسه ولا يسكنها
احدا ولا يوجرها هل يصح هذا الشرط **اجاب**
اذا اتفقا على المهاييه فله ان يسكن بنفسه
وان يسكن غيره هو والصحيح ولا يصح ما شرطه
عليه اذا لم يكن الساكن ضروريوهن بالبيت

مطل
اذا القاه في الماء او النار

كالحدار والقصار واذا اراد احدهما الرجوع
على المهاييه الى قسمة الدار حيب الى نفسه **سبل**
عن شخص حمل على جدار جاره اخشا با وبنى عليها
ومضى على ذلك سنين ثم طالبت بالرفع مدعيها
انه لم ياذن له ولا رضى ربه وليس للثاني بينه
اجاب لما كان الكايط ان يجبر على تبنى الكايط
على قطع ما بناه فان لم يعم عليه بيعة انه اعاد
مدة معلومة ورجع لا يلزمه شئ مما نقص
البناء بهدم **سبل** عن شخص باع سلعة لبعض
واحال بتمها شخص فقبضه ثم استحققت فهل
يرجع المشتري على القابض ام على المحيل **اجاب**
اذا ظهر ان المبيع متحقق رجع المشتري بالتمن
على القابض لا على المحيل **سبل** عن رجل
اتفق على امرأة سنة اسهر ليتزوجها ثم بدا
له ان لا يتزوجها او تزوجت هي بغير رضاه
فهل له الرجوع عليها بما انفقه في القصور
واذا كان الرجل مرسل على يد جارية بفقهها
ونجس المرأة وصول ذلك اليها والاذن
له في الارسال واقام الرجل بيعة ان الكايط
اخذت منه كل يوم كذا درهما في الحكم ففسد
اجاب ان شرط الاتفاق التزوج فلم

مطل
فيتم وضع اخشا با

من

مطل
رجع على القابض لا المحيل

وفي الجسور رجل ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة ولم يكون له ما يخ من الدعوى ثم ادعى لم تسع دعواه
لان ترك الدعوى مع التمكن بدل عدم الحق عطاية هذا الدعوى عن البع
ولو ترك دعواه ثلث وثلاثين سنة لا تسع بعدها الا بثلاثة اعداد احدها ان يكون غائبا والثاني ان يكون حيا
او مجنون والثالث ان يكون المدعي عليه امير جليل ضالما عطاية هذا الدعوى عن البع

اشهد على البع ثم ادعى انه البع كان تاجره يسع
دعواه عندهم جميعا لان الباع لم تناقض في الدعوى
لان لم يوجد اصدرا اقرارا بالبائع الصحيح والمبيع
المطلوب قد تكون تاجره وقد تكون جديا واذ لم
يصر تناقضا صحته الدعوى منه عطاية هذا
برهن على دين الميت وعلى وفاء التركة بغير
بيان التركة والاصل انه تقبل ببيان التركة
وعليه الفتوى عطاية هذا البزار
وفي فتاوى رشيد الدين ادعى على رجلين انهما دار
التي في ايديهما ملكا راغما البينة على احد عاقلان
كان الدارق ابيهما حكم الميراث يكون القضا عليه
وعلى الغائب وان كانت احدى الشرا لا يجوز القضاء
على احدهما فتاوى على الاضطر عطاية هذا فتاوى العاقل
وفي الفتاوى اذ ارفع الوصي الى التيمم حاله بعد
البلوغ فاشهد التيمم ان تيمم منه جميع التركة
والذي عنده من قليل ولا كثير الاستنواء ثم
ادعى في بدل الوصي شيئا من تركة واتامت بينة
فقبلت بينة عطاية هذا فتاوى في فعل الوصي
رجل باع ارضاء ادعى انه كانت وتعا قبل البيع
برازد تحييفا لمدعي عليه ليس له ذلك عند الحكم لان
التحييف يعتمد على صحة الدعوى ودعواه لم تضم
التي هي في عقد على بينة اقل فلان
سكان التناقص وان اتام بينة اقل فلان
فيه على تمام باعانه لا تقبل البينة بغيره الدعوى
عنه الحكم وان كان الوقف على الفقراء والمجاهدين
على قول ابي يوسف وتجد تقبل بغيره الدعوى وعليه
قول لا تقبل عطاية هذا فتاوى
ادعى المدعي عليه انه وقف عليه لوداعه باذن
القاضي يسع وفاتوا بغيره اذ تقيده بوليان والاصل
عدم الصحة عطاية هذا فتاوى

من

لا تسع الدعوى ولا البينة على خلاف المتواتر لانه بمنزلة الناجت بالضرورت والظهور بان حاله يد في الشك عندنا في الحكم
شبه بينة وقالوا سبعة من قدم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل وفيه اشك الى انه القول صحيح
ولو ان ابناء محروفا نسب سارا رجل قال ان ابن فلان اضر لا تسع لانه لا يقدر على تحريك النسب عطاية هذا فتاوى
دعوى الغلط في القصة من عاقل من عاقل عاقل في التتبع دعوى الغلط في الواجب بالقصة في ما دعوى الغلط في القصة من عاقل
من قرض لا يسع وهو ان يدعي احدا المتقاسمين الغلط في التتبع دعوى الغلط في الواجب بالقصة في ما دعوى الغلط في القصة من عاقل

من معتقدهم ان يتركهم يتصرف في تركاتهم
لم يتصرف لهم فيه الا اذا اتوا ففعلوا الى حاكم الملل
فحينئذ حكم بما يقتضيه شرع المسلمين **سئل**
عن شخص ادعى على اخوانه سلمه عينا او مبلغا
ولم يعين في دعواه التسليم فانكر المدعي
عليه واجاب انه ما يثبت عليه تسليم ما ادعى
فاقام المدعي بينة شهدت على المدعي انه سلم
العين المدعى بها ولم يدينوا باي سبب سلمها
هل تقبل هذه البينة واذا قال المدعي عليه
تسلمتها ودعوى ورد بها اولا وصالا للزيد
واوصلتها وزيد ميت فلذبه المدعي وقار
بل اشتريتها مني او اقترضتها فالقول لمن
اجاب اذا ادعى عليه انه سلم منه شيئا
وطلب رده اليه فاجاب لا يستحق على رده
ما ادعاه وعلى ذلك بري من الدعوى فان
اقام بينة على انه سلمها ما ادعى به لا تقبل
هذه البينة لانه لم ينكر التسليم وانما انكر
استحقاق الرد فاذا حلف عليه بري واذا
اعترف بما ادعى عليه وانه سلمه له ودعوى
وقدره قيل القول قوله مع ماله وان قال
سلمها لي لا دفعها لي فلان وقد دفعها له

ان كان يقول القائل ان يقول لا تسع
هذه الدعوى ولما قبل ان تسع والى الاول
مال صدر الشريعة وذكر القاضي الامام الاجل
الاسيوطي في تبيينه وقبلة فقال بوجه الكمال
اذا لم يقدر كل تراص منه ما بال استغناء اما اذا
اقر به لكان لا تسع دعوى الغلط ظاهر في الفقه
ادعى دارا في يد رجل انه اشتريتها منه وقال
الذي في يده الدار قالنا البيع الذي جري
- بينة كان هذا ادفعنا صحبنا عطاية هذا فتاوى
لو رهن رجل عندها ثوبا عينا وسلم ثم اشترى غيره
بغير اذنه وباع وسلم فيا الميراث والقامة البينة على
الرهن قبلت بينة وان كان الرهن غائبا او يوقف
الصحاب من يد المشتري وسلم الى المشتري فامتنع
في ايدى الا جازاته وذكر الحنفية في يد رهن
والرهن غائب واداد الميراث حتى ثبت الرهن
في سجد له بذلك وبما يكون رهنا في يده فالحال
في ذلك ان لا يرهنه رجل اخر بيا حتى يدعى
رقبة هذا الرهن ويقدم الميراث الى القاضي فيقسم
الميراث بينة عندها القاضي انه رهن عنده فسمع
القاضي بينة على الرهن ويقضيه يكون رهنا عنده
ويرفع خصومة الغريم بهذا التمهيد في الحكم
ان البينة على الرهن مقبولة وان كان الرهن
غائبا عطاية هذا فتاوى

واما امرات ان جميع ما اقر الزوج كانت لها جميع الاشياء كانت
صلحا منه الا اقر رفاضيها في او اضر كتاب الاقر
عطاية هذا فتاوى

باع عقار امراة او ولد او بعض اقرار به حاضرا يعلم بالبيع والتقابن بينهما وتصرفا المشتري فيه زمانا ثم ادعى
من كان حاضرا بالعقار له قال مشايخ سمرقند لا تسع دعواه سد الباب التلبس قال المشايخ تسع وينبغي
المدعي ان ينظر ذلك ان كان البايع والمدعي معروفا بالتلبس ينبغي للمفتي ان يقتضي بالقول الاول وان لم
يكن كذلك فيقتضي بصدقه المدعي وهذا اذا لم يثبت ان السلطان استثنى تلك الخصومة في تقليد القضاة مضيقان
عطايه نحر المدعي

وان مات احد الزوجين واختلف ورثته مع الاخر
فيما يبيع للمرجل او النساء فهو يباقي بينهما
لان اليد كل ذيها طيت من دعوى الهداية
نواظر باب التخليق عطايه نحر المدعي

فان صدقه المدعي فالقول قوله مع مميته
في انه دفعها لفلان سواء صدقه فلان او كره
وسواء كان ميتا او حيا وان كذبه المدعي
وقال بل سلمتها لك قرصا او سعيان صدقه
المدعي عليه فيها او كذبه القول قوله مع مميته
لان التسليم يدعي عليه التملك وهو يكره
عليه فيجب عليه رد المدعي به ان كان قائما
وضمانه اي المدعي عليه ان كان قائما
عن شخص شبيب في غرامة شخص ما لا عند بعض
الظلمة واغراهم عليه حتى غرمه لا للظلمة هدر
يلزم المتسبب **اجاب** اذا تعاون على كسر
ورفعه لظالم وعادة الظالم ان من رفع
اليه وتعاون عليه عنده ان يأخذ منه مالا
مصادره يضمن الساعي وهذه التصور
ما اخذه الظالم هذا هو المفتي به افتى به
المتأخرون من علمائنا **سئل** عن المتبايعين
اذا اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري
ذكرت لي ان هذه السلعة مائة مثالا
وقال البايع ما قلت لك الا انها بديته
فالقول لمن **اجاب** القول قول البايع
مع يمينه لانه ينكر حق المفتي واليمين للمشتري

لانه

لانه مدعي **سئل** اذا مات احد المتواجزين
فوضع ورثته على العين المتاجرة ثم حكم حكم
بفسخ الاجارة فحصل فسخ من يوم الحكم او
يوم الموت **اجاب** ان لم يحكم لهم حكم يبقا
الاجارة وانتقال الحق لهم والفسخ من حين
الموت **سئل** عن الزنديق من هو **اجاب** من
الزنديق هو من يقول ببقا الدهر اي لا يوجد
بالآخرة ولا بالخالق ويعتقد ان الانوار
والحر مثيرة وقال في مكان اخر هو ان
يعتقد لها ولا ببقا ولا حرمة شيء من الاشياء
وفي قبول توبته روايتان والذي ترجح
عدم قبول توبته **سئل** عن شيء قال
في العشر الاخر من شهر رمضان لعن الله
هذه الليالي المباركة **اجاب** يغزر بعد ترا
لا هانده ما عظم الكارح **سئل** عن العامل
في المضاربة اذا مات وطلب رب المال
ورثته بالمال والزوج وارغوان مورثهم
اقبضهم ذلك فحصل يقبل قولهم ام القول
قول رب المال **اجاب** المضارب اذا مات
ولم يبين امر مال المضاربة لزمه ذلك
في تركته ولا يقبل قول ورثته انهم قدروا

سئل
الزنديق من هو

سئل
فيما لعن ليلي رمضان

وقال في البحر تصرف القاضي في الاوقاف مقيد في المصلحة وليس له ان يتصرف كيف يشاء فلو فعل ما ينافي شرط الواقف
لا يصح وكذا قال في الذخيرة وغيرها اذا تصرف القاضي فشرائط المسهر بغير شرط الواقف وجعل له معلوما لا يحل
للقاضي ذلك ولا يحل للفقهاء تناول المعلوم ثم قال استغفر منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية
الوظائف بغير شرط الواقف كسدادت وصباشرت وطلب بالاولى وصحة المرتبات بالاولى خيرة

صرح في البحر انه مع حضور المتولي ليس للقاضي
اجارة الوقف الا اذا ابي او غاب غيبة
منقطعة لان الولاية اقوى من الولاية
العامة هذا ما تحرر من كلامهم والله اعلم
بلايته منه ^{منه} خيرة
القول قول القيم فيما حصل في يده من غلة
الوقف وفيما اصراف فيما لا بد منه
خيرة

المال المصاحبه الا يتينه لشهد انه رده
الى المالك او المضارب قال قبل موته ردت
المال والزح الى المالك **سبل** اذا طلق
الرجل زوجته وله ولد منها صغير فقرر
له فرضا واذن لانه في الاقتران والافاق
عليه ثم سافرت مدة بغير اذن مطلقها
ثم حضرت وطلبت منه ما انفقته **اجاب**
تستحق الفرض بقيمة كانت او متافرة
باذن او بغير اذن يسقط بذلك نفقة
الصغير ولا اجرة حضانتها **سبل** ما معه
قولهم اختلاف بين حقيقة وحكما **اجاب**
صورته ان يموت تخلف في دار الاسلام
وله في دار الحرب ابن وهو من اهل المقيم
بها وبذا لا يرث اباه لان دارهما مختلفة
حقيقة لكن فرضا ان الابن جا الى دار
الاسلام بامان غير قاصدا لاقامة بها فمات
ابوه في هذه المدة الذر استا من فيها الابن
لا يرث ايضا من ابيه شي لان داره دار
الحرب حكما وكذا لو مات الابن لا يرث
ابوه منه شي لان ابنه ليس من اهل الدار
حكما وان كان فيها حقيقة لان قصده

الرجوع

الرجوع الى دار الحرب **سبل** عن العاقد
في النكاح اذا صدر صيغة التزوج على وجه
الشري فقال الزوج قبل النكاح يا سيدي
او قال نعم لا غير هل ينعقد **اجاب** اذا اجاب
بقوله نعم قبل النكاح او اقتصر على قوله نعم
في المجلس قبل ان يشتغل بعمل اخر صح النكاح
سبل عن المتوضي اذا انصرف من مسجد
اجاب اذا غلب على ظنه انه يصنع مسح
راسه سقط عنه المسح ولا عليه شي **سبل**
هل يجوز حبس الطيور المفردة وهل يجوز
عتقها وهل في قتلها ثواب وهل يجوز قتل
قتل الوطواط لتلوته حصر المسح بحز
المباح **اجاب** حبسها للاستيناس بها جائز
واما اعتاقها فليس فيه ثواب وقتل المؤذي
منها ومن الدواب جائز **سبل** عن مدبون
رهن قضيا لم يبد صلاحه لكنه يحكم صلاحه
عند انقضاء الاجل **اجاب** رهنه يدون
الارض لم يصح **سبل** عن رجل اشتغار شيئا
ليرهنه فرهنه الى اجل فاستحق الدين فطوب
تخلاص الرهن فلم تحصله فهل للمعير حبس المتعير
اجاب نعم للمعير ان يطالب المستعير بخلاف

مطلب
حبس الطيور المفردة جائز
ولا ثواب في اطلاق وجواز
قتل المؤذي

مطلب
رهن الشئ يدون ولا يرضى الا بصح

يسئل عن ارض يتصرف فيها قوم بطريق الوقف مدة طويلة فادعى احدها ان وقفه على جهة اخرى في وجه الذي يأخذ عشر الارض
وهو ليس من الموقوف عليهم فهل يكون خصما شرعا يهل بالثبوت في جهة او لا يعود خصما ولا يسري اليه عليه الموقوف
عليه فمتونا اجاب لا يكون خصما شرعيا وكذا الموقوف عليه بغير اذن القاضي له في الخصومة على ما هو المعتبر قال في شرح
النظم الوجبا ان المستحق لا ينصب خصما في اثبات الوقف وقد صرح بذلك في المحيط فانه ذكر مسألة وقال فظنا ببعض مشايخ
يارنا ان هذه المسألة دليل على ان الدعوى الموقوف عليه ان هذا وقف عليه صحيح وليس الاثر كما ظنوا واما ادعوا في جامع الفصولي
لا تسع الدعوى من الموقوف عليه بغير فسخ لا عبرة بهذا لان قلنا ذكره عن الذخيرة ان الشاهد على الوقف
صحيحة بدون الدعوى مطلقا قلت هذا الجواب على الاطلاق غير صحيح وانما الصحيح ان كل وقف هو حق له تعالى والشهادت

الرهن ويحبسه به الى ان يفتك الرهن وله ان
يدفع الدين الى المرهن ويأخذ الرهن ويرجع
بما دفعه على المتغير **سئل** اذا اقر شخص انه
لا يستحق على فلان حقا ولا مينا ان وجب
لما مضى من الزمان والى يوم تاريخه ثم ادعى
المقر بدعوى ما ضيقه وطلب مئنة هل تكلف
اجاب لا تسع دعواه ولا مينا عليه لان المين
بعد صحة الدعوى **سئل** عن شخص ادعى على اخ
شركة او قراض او ودعة او عارية فانكر
ثم اعترف وادعى الرد فهل يقبل قوله **اجاب**
اذا احدى في هذه الصور ثم ادعى الرد لا يقبل
الا ببينة لان ما يجوز خراج عن كونه امينا
سئل عن رجل استاجر عينا من رجل مصاد
له ان العنر ملكه ثم طلب المستاجر منه بيته
انها ملكه خوفا من مدع يدعيها فهل له فيها
اجاب اذا استاجر منه مصدا قاله او غير
مصدق تلزمه الاجارة ويجبر على دفعها اليه
وليس له ان يطالبه ببينة انها ملكه ما لم
يتبين غير ذلك **سئل** عن تركية اهل الذمة
كيف هي **اجاب** ان تركية بالامانة في دينه
ولسانه ودينه وانه صاحب فطنة **سئل**

عليه صحبة بدون الدعوى في وجه الخصم وكذا وقف
هو حق العباد والشهادت لا تسع به دون الدعوى والله
سأعلم واستمر سئل عن رجل له حصة في دار فباعها
للأخر وتوفي البايع فقدم المشتري على ما اشتراه
فقال له لا تاعطوني ما وزنته واصرف لكم ان الدار
وقف فاعطوه فصدقت لهم ان الدار وقف من
قبل والد البايع فكتب ذلك في السجل وبطل
البيع والشرايينم ولذا لك نفوس ستين سنة والانا
ببريد اصد الشرايينم ان يدعى ان الدار وقف عن
السجل المكتب فغضبه ولم يكون صدر ذلك
التصديق دعوى شرعية بصحة الوقف وبشيو
في محله على اهله فهل تبطل الدار وقفا اولا
او لا تبطل الدار فغايتي تصديق المشتري
بل يقتصر اقراره على نفسه
لما تفرغ من ان اذا تجد ثم ادعى الرد
الا بقرينة قاصرة والله اعلم ثم تارة الوقف
مداين لان الموقوف عليه ليس بخصم كما في الفصول
العادية الوقف هو الاول المحكم به ثم تارة

مطلب
ترك الذمة بالامانة من دينه واث

سئل عن وقف محكوم بجهة واحدة ولم يسمع فيه دعوى ملك اخر او قضاها **اجاب** اختلف المشايخ في ذلك
والفتوى على انها تسع كما في الفكرة البدرية لابن الفرس واعتقد هو لا تاتي في بخره والله اعلم ثم تارة

عن شخص باع من شخص سلعة واحال بثمنها خفا
وقبل المحال عليه احوالة وكذلك المحتال
ثم تقابل ما حكم احوالة هل تنفسخ **اجاب**
المقابلة صحيحة ولا تنفسخ احواله ويلزم
المحال عليه بدفع المبلغ للمحتال ثم يرجع عليه
به وهو المحال **سئل** عن نصراني حصل له
خيل في غفلة بسبب عشق او غيره لكنه
يستحق اجواب عما يسئل عنه وتهم الخطا
فاسلم وحصل له سرور بذلك وكل وقت
ينشرح للاسلام ويديم دين النصرانية
اجاب هذا من قبيح اسلامه ولا يقبل
رجوعه ان رجح تركه على العود الى الاسلام
سئل هل تسع الدعوى في الدين الموقل
لاجل اثباته وتأجيله **اجاب** نعم تسع الدعوى
لا لاثباته لا للمطالبة به **سئل** عن المرأة
المخدرة من مياهي المرفوعة الستة **اجاب**
من لم يلبس لها عاكرة بكزواج الى السوق
ولم يقدم لها ما يخصه بزيدي حاكم **سئل** عن
شخص وكل خفا في بيع عقاره فباعه لشخص
ثم المشتري باعه من شخص اخر ومضت مدة
طويلة على ذلك وهذا التصرف جميعه في بلاء

مطلب
في اسلام الذي العاشق صحه

مطلب
المخدرة من مياهي

الموكل وبعلمه وهو ساكت ثم اظهر الموكل مكتوبا
انه ملك العقار لشخص قبل الوكالة بالبيع
وان المالك وقع على المالك الموكل فهل يستع
دعواه **اجاب** انه اذا ادعى انه وقف مملوك
محكوم بصحته تستع دعواه او بينته والا فلا
اذا سمع دعواه او بينته نقض البيع ورد
سئل عن رجل اقرانه طلق زوجته ثلاث
من مدة ثلاثة اشهر وصدة فتنه علنا وانها ما
ثلاث خيض هل يسمع قول **اجاب** الذي عليه
المتأخرون من علمائنا انما تقعد من وقت
الاقرار الى ان تقوم بينة على ما تصادق ان
عليه ومنه مب المتقدمين انما يقصد ان
سئل عن شخص تخاصم مع آخر فقال ان
اخلى هذا البلد واسافر فقال خصمه عترة
الله تعالى واوقعه مات رسول الله صلى الله
عليه وسلم وما افتقرت الدنيا اليه فخرج
على هذا وهل تقبل توبته **اجاب** هذا خطأ
من قابله وجعله بمنزلة النبي صلى الله عليه
وسلم وهو قريب من الكفر وان لم يكن كذلك
ويحتاج قابله الى عذر ببيع له يرضى عن الكلام
بمثل هذا الكلام **سئل** عن شخص ادعى على

الطلاق تقعد في الحدة من وقت الاقرار

قال
في آخر يومه فاكما
الرسول وما افتقرت الدنيا اليه

شخص

شخص عند حاكم يدعوي واحضر بعض بينة
شهدت لم علم المدعي ان ليس له عنده هذا القام
عليه مذهبه خلاص فقال للقاضي انا رفعت طلي
عن خصمي في هذا الوقت يقصد بذلك لئلا ياب
الى قاض آخر هل يحيد القاضى الى ذلك ويد
عنه الى قاض آخر **اجاب** نعم ما لم يطلب من القاضي
احكام له فله ان يؤخر حقه ويملكه القاضى
من ذلك لان المدعى اذا ترك ترك **سئل**
عن اسير من اذن احدهما لصاحبه ان يشتريه
من الافرنج الذي اسره فاشتراه ثم ان الاذن
تسحب وهرب من الافرنجى بعد المشتري
وقبل فخر الثمن والزم الافرنجى المشتري
بالثمن واخذ منه في بلاده فحصل يلزم الاذن
اجاب اذا افتك الكافر من اسره وسلمه
للمشتري لم يهر ب بعد ذلك استحق الماذون
التمن والافرنجى الكافر لانه لم يسلم المبيوع
الى المشتري ولا المشتري على الاذن لانه لم يستلم
سئل عز دار مستهدفة ليتم اجراء والية
خو عشر من سنة باجر المسكن بعضا معجلا لبعض
والبعض مؤجلا لنفقة وامر في العمان
المعجلا فبلغ اليتيم في اساءة الملك وطلب فتح

ان المدعى اذا ترك دعواه ترك

طلب
إذا اراد التيمم في الاجارة

هذه الاجارة مدعيان ان اجرتها الان زادت
فهل له ذلك **اجاب** اذا اجرا الوصي والعم
على هذا الوجه لضرورة لا بد منها كالعم والفقير
وليس للصغير مال غيرها يتفق عليه منكره والا
حيث اجرت المثل لم يبلغ وارا دفع الاجارة
لا تكسفت اليه والاجرة ماضية **سئل** عن شخص
قال في مجلس القاضي بخصومه ان شهد زيد
على بكذا فان قوله مقبول عما وكان حقا ما يقوله
مخضر زيد وشهد عليه فله به فقبل بغيره ام لا
اجاب اذا كان زيد عدلا قبل قوله سواء
ام لا وان لم يكن عدلا لا يقبل قوله عليه ولا يقبل
برفت السابق لان فيه تعليل لزوم احق بسداد
والا لزامات لا يصح تعليلها بالشرط **سئل** عن
ارض مشتركة بين شخصين جعلوها وقفا على حركات
ثم توفي احدهما فحصل بين الواقف الاخر
والناظر على وقف الملت منازعة وطلب التمه
هل تقسم **اجاب** نعم تقسم الارض المذخور ونظر
نصيب كل منهما عن الاخر اذا كان نصيب كل منهما
على جهة غير اجهة الاولى **سئل** عن شخص استأجر
دارا مدة باجرة موقلة ثم اجرها لنفسه باجرة
مطلية وقبضها وتسحب فعند انقضاء المدة

طالب

في الوقف على جهتين يقسم

طالب الموجر المتاجر الثاني هل له ذلك ام لا
اجاب ليس للمتاجر ان يطالب الثاني بماله
على المتاجر الاول **سئل** هل يجب نفقة اولاد
الاولاد على جدهم لا يهيم اذا مات ابوه او عاب
او كان فقيرا وهو حاضر وهم فقرا والجد غني
اجاب نعم يجب على اجد النفقة ان مات الاب
او عاب الاب يوم رخص بالانفاق عليهم
والرجوع على الاب اذا البس **سئل** هل يجب
نفقة احد من العصبات على عصبته **اجاب**
لا يجب على العصبات نفقة عصبته غير الواله
واجد فانه يجب النفقة على الابن لابنه وحين
وعلى الاب لابنه وابنته واولاد اولاده ويجب
على ذي الرحم المحرم بشرط ان يكون المنفق
له فقيرا ومن يجب عليه النفقة غنيا يملك
ما يساوي نفقا مافاضلا عن حوائجه الاصلية
ويجب اذا امتنع من الانفاق على الافارب
كما يجب اذا امتنع من الانفاق على الزوجات
سئل اذا ساق شخص شخصا على اثمان معاومة
مدة معلومة مساقاة محببة مستوفاة الشرط
ثم اراد احدهما فسخا هل له فسخ **اجاب** الما فسخ
كالاجارة كل عقد يفسخ به الاجارة يفسخ به

سئل للموجر ان يطالب
المتاجر الثاني

سئل الجد بالانفاق على
اولاد ابنة

سئل لا يجب النفقة على العصبات الا اذا

سئل كل ما يفسخ الاجارة يفسخ المساقاة

وقال في البحر نقلا عن جامع الفصولي معنوا الى غواير شيخ الاسلام برهان الدين شرط الواقف بان يكون اهل بيت من اولاده واولاد اولاده فقل للقاضي ان يولي غير بلاخيانه ولو لاولاد هل يصح
 صقليا قل قال لا انتهى فقدا قد حصة تولية غيره وعدم صحتها لو فعل انتهى فالخااصل
 ان تصرف القاضي بالاوقاف مقيد بالمصلحة لانه يتصرف كيف شاء ولو فعل ما يخلف شرط
 الواقف فانه لا يصح الا لمصلحة خلائته

والتفصيل في المسئلة مستفيض واسم علم
 خبره في الوقف وقد ذكر في تكملة
 اعلم ان المسئلة اذا كان فيها قولان صححنا ان خبر
 المفتي والقاضي فيجوز للمفتي والقاضي الافتاء والقضا
 بالحدود كما امرنا في مسئلة لو قضى القاضي بوقف
 المشاع فانه قلنا يجوز للمفتي المقلد ان يفتي بوجوب
 المشاع ويطلق لانه لا خلاف الترخيص اذا اخرج هذا
 باب الخ

المساقاة ومن جملة الاعذار مرض العايل
 مرضا لا يستطيع معه العمل بنفسه وكذا اذا
 كان خائبا لسرق الثمن والديف فلما لك
 اخرج وكذا اذا ترك هذه الصناعة **سبل**
 عن جماعة في سفينة تاحملوا مع اهل سفينة
 اخرى فطلعت جماعة منهم الى السفينة الاخرى
 باسلة وضرب شخص منهم واحدا بعصاة منهم
 فزاسه فسقط البحر فغرق ومات ما اوجب
 على الضارب ورفقائه الذي طلعا السفينة
 واذا شهد عليه رفقاؤه هل تقتل ثم لا يقتل
اجاب اذا شهد الشهود وان كافر من رفقاؤه
 انه سقط البحر من ضربته وغرق فعلى الضارب
 دية المضرور في ماله **سبل** عن رجل وار
 لوكيله كات من هندو في خمسين دينارا ان
 فذهب واتى بها ثم من بعد مدة تاحسبا فقا
 الوكيل في ملكك ثلاثة وعشرين دينارا في
 كنت ما وجدت ما وجدت في الصندوق
 سوى سبعة وعشرين دينارا ودفعت لك
 الباقية من عدي وكذا **اجاب** القول للوكيل
 مع نفسه انه لم يجد في الصندوق سوى ثلث
 وان البقية من ماله **سبل** اذا استاجر شخص

من

القول للوكيل انه ما وجد غيرها

من

الاجاره قبل التفاضل تصح على قول من الاقوال خبره في ابا
 الرفع قبل الحكم يصح بعده حتى لو برهن على مال حكم له ثم برهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم ان ليس له عليه شيء يبطل
 الحكم كذا في الخبرية وكذا في جامع الفصولي راجع اليها وفيه راجع الى البراءة واستعمل يمين فلم يات بالرفع وحكم عليه
 ثم برهن فالتحتمل ان لا يقبل ويبطل الحكم انتهى خبره في الدعوى

من شخص دارا وارضا لينتفع بها المتناجر خاصه
 دون غيره فهل هذا الشرط لازم **اجاب** له ان
 ينتفع لنفسه ولغيره وان شرط عليه ان لا ينتفع
 بها الا هو لانه شرط غير مفيد لان السالكين
 والزرارعه اذا عين ما يزرع لا يختلف باختلاف
 المستعمل وله ان يوجر غيره **سبل** عن رجل
 طلب النقلة من زوجته معه الى محل يجتاز
 قابت الا ان يعطيه كسوة واحمال من صداقها
اجاب ليس له ان ينتفع الا لصداقها اكل
 اما الكسوة والمجتم فليس له الامتناع بسببها
 فهي ناسئة لا تنفق الا وكسوة ما دامت عليه
سبل اذا انفقر الوصي على التميم وكما
 من غير تقرر فرض حاكم هل يقبل قوله **اجاب**
 للوصي ان ينفق على الصغير ولا يحتاج في نفيه
 الى فرض قاض والقول قوله في مقدار ان
 ما انفق اذ لم يكن الظاهر وفي تحليفه
 خلاف **سبل** عن الوصي اذا باع عقارا لستم
 لنفقة ولعدم مال ينفقه عليه بمن المثل
 بغير اذن الحاكم هل ينفق اذ **اجاب** اذا باع
 على هذا الوجه صح ولا يحتاج الى اذن الحاكم
سبل اذا اخرج حاكم ما بقضية هل يكفي

مطلب
 للمستاجر ان ينتفع سكنا وزراعا
 وان شرط عليه خاصة

وقال في الاشياء والنظاير نقلا عن اجازة
 الظهيرية والمعروف عرفا كالمشروط شرطا
 انتهى فهو صحيح في استحقاقه عاجزة به
 العارضة والمدة اعلم خبره في كتاب الوقف

مطلب
 القول قول الوصي فيما انفق وان لم
 يفرضه القاضي

مطلب
 للوصي بيع عقار اليتيم بغير اذن الحاكم

الناظر والمتولي لا يجوز لاصرها ان يتصرف
 بغير علم الاضر ولا يجوز له ان ينفق بالتصرف
 وقف المشاع اذا قضى القاضي
 يجوز له ان يرفع به الخلاف صحبه
 وان كان

انفذ الاجرة للممنوع لان المعزول اجرها للوقف لان النفقة ذكره
 في كتابه رفق القاضي واسم علم تكملة في الوقف

سئل عن رجل قال لا سرية انت طالت دكت شرا قال ثلاثا هل يقع عليه واحدة ام ثلاثا **اجاب**
 ان كان سكرته لا تقطع النفس تطلق ثلاثا والا فواحدة والله اعلم وقاية
 سئل عن رجل قال حلال المأكل على غيرهم ولم ثلاث زوجات ولم ينفق طلاقا هل يلزمه الطلاق **اجاب**
 نعم يلزمه الطلاق ويقع على كل واحدة بائنة والسلام وقاية

لا يكتفي اجبا والحكم حكما اخر بل لابد من شاهد

اجبان ويسوغ للحاكم العمل به ام لا **اجاب** لا يكتفي
 اجبان بل لابد من شاهد اخر **سئل** اذا ادعى
 شخص على اخزحق واظهر متطورا فانكر المدعى
 عليه ونكر حضور الشهود فطلب المدعى عليه
 ان هذا المطور اكتب عليه هل يحلف على ذلك
 ام على عدم الاستحقاق خاصة **اجاب** يحلف على
 عدم الاستحقاق خاصة **سئل** عن شخص ادعى
 على شخص حق واظهر خطا له فانكر المدعى عليه
 هل يحلفه القاضي انما ليست خطه او على عدم
 الاستحقاق وتستكتبه **اجاب** اذا كتبه على
 الشكوك ويحد انه خطه يحلف على انه ليس بخطه
 لانه انكر الكتابه ويستكتبه القاضي فاذا كتبت
 وقال اهل الخمر ما واحد الزم الحق وان عني
 انه خطه وانكر ما كتبت فيه حلف المقر له ان المقد
 قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له **سئل**
 اذا كتبت شخص كتابا لزوجته فيه طلاق او علة
 على رآ **اجاب** اذا كتبت على رسم الكتب وشهد
 عليه انه كتبه او اقربه اعتبر مضمونه **سئل**
 عن صغير في حضانه امه او جدته او خالته القربا
 وارادوا لكه اتزاعه والسفر به هل له ذلك
اجاب ليس له ذلك بغير رضا من لا يحق

عقل اذا انكر خطه هل يحلفه القاضي

معتبر مضمون الخط بالطلاق

ليس للجد نزاع الولد في الحضانه

و

وحكم الحاكم على الوالد بعدم المسافه به **سئل**
 هل يسمع الحاكم دعوى على مثله بنكر خمر او خمر صبر
 وحكم به وحبس غريمه **اجاب** نعم يجب التمس على
 المشتري وحبس عليه اذا اطالبه وامتنع من دفعه
 يحبس قاضي المسلمين في منها **سئل** اذا كتبت
 شخص قرقه خطه ان في ذمته لشخص كذا ثم ادعى
 عليه بنكر المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه **اجاب**
 اذا كتبت على رسم الصكوك يلزمه المال وهو ان
 يقول فلان بن فلان ان في ذمته لفلان ابن فلان
 الفلاني كذا كذا فهو اقرار وان يكتب على هذا
 الرسم فالقول قوله مع مینه **سئل** عن شخص
 ادعى على اخر مبلغ مضمون من طورا اقرافه في
 العوض فهل يحلف مع وجود البينه على اقرار
 يقبض العوض **اجاب** اذا اقر يقبض المبلغ
 والعوض ثم ادعى عدم القبض فمذهب ابي
 حنيفة ومحمد لا يقبل ادكان بعدن وقال
 ابو يوسف اذا ادعى انه اقر بالقبض ولم يكن
 قبض تحلف المدعى انه هو قبض كما اقر ويلزمه
 ما اقر به اذا حلف المدعى فان لم يحلف لا
 يقضى له بشي وعمل القضاة والفتوى عليه
 أي قول ابي يوسف **سئل** عن رجل له علي

وم اذا كتبت ورقة بخطه ثم جحد

مطل اذا اقر يقبض المبلغ ثم ادعى عدم القبض
 يحلف

مختار من مشتمل على العلوم والادب

عمر بن الخطاب

المطلوب

قل

قفت
كجوز حوت البنادور الأرض
قفت
إذا لم يخلفه لا يسقط الخليفة

المطلوبه الاعاىة باخراج وتخرج الى عاقله
ليلا على ما هو عرفهم وليست مخدق فيلزم ما
اتخذوا الى مجلس الحكم **سبل** هل يجوز لاهل
الذمة ان يعلوا بناهم على بنا المسلمين او يسكنوا
دارا عالية البنائين اجبر ان بين المسلمين **اجاب**
لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون ان يسكنوا
محلات المحسنين ويومرون ان يعتدلوا
في مساكن منفردة **سبل** عن شخص اشترى من
اخر دارا وثبت بالبينة الشرعية ان الباع
لم يزل مالكا حائرا للدار المذكور المبيعة
الى حين البيع ثم ان المشتري وقف الدار
وحكم بها حاكم ثم بعد مدة اقام البائع ببيته
انه وقفها قبل صدور البيع من غير حكم فدار
ستم هذه البيعة ام الوقف المحكوم به هو الصحيح
اجاب اذا باع دارا ثم ادعى وقفها قبل
صدور البيع او وقفها مورثه اختلف فيه
قيل لا تسمع دعواه ولا بيئته لانه متناقض
وقيل تسمع البيعة لان الوقف حق الله تعالى
فلا يشترط فيه الدعوى فتسمع الدعوى ^{البيعة}
لانها بيعة حسنة **سبل** عن شخص توفي
يولد وله مال باخرى فابنت شخص يولد

قف
في قف الدار والدعوى بها

[illegible]

اذ امرق الذبيح وذا ناعج
 وفي اليوم اذن التبرك طافوا القاف
 انفق طاهر ابن الشحنة في شرب
 والفروع الدالة على الرجوع في مثل هذه
 المتأخر اذ اكلان الاتفاق باذن القاف
 الكثر ان تغدوا علمه

ذلك عليه باقراره او بشهادة المسلمين لا يدرو
 عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم
 لا يقيم عليه الحد وسقط عنه **سبل** اذا
 قال الذي انا مسلم وان فعلت كذا فانا مسلم
 ثم فعل وتلفظ بالشهادتين لا غير هل يصير
 مسلما **اجاب** لا يحكم باسلامه في شيء من ذلك
 كذا افتى علما قنا والذى افتى به اذا تلفظ
 بالشهادتين حكم باسلامه وان لم يتبرأ عن دينه
 الذي كان عليه لان التلفظ به صار عارضا
 على الاسلام فيحكم باسلامه واذا رجع الى ما كان
 عليه تفتك الى ان يعود الى الاسلام فتترك
سبل هل يجوز احارة الملاحاة لجمع المتع
 منها **اجاب** لا يجوز فسر لان الاجارة عقد
 على المنافع لا على استهلاك الغنم واذا احدث
 المت تاجر شيئا من المت فعليه ضمانه ولا اجدر
 عليه **سبل** هل يشترط حكم الحاكم الا عذار
 الخصم واذا عذرا له فسوف يدين من وقت
 الى وقت ما يحكم فيه **اجاب** اذا شهد المسلمون
 بحق وزكوا وخلصتم لم يبد ففسخا شرعا حكم
 القاضي وان طلب اليهود وان يوخروا حكم القاضي
 بالدفع ممل يلا انه ايام وان لم يحى بالادفع

مطل
اذا قال الذي انا مسلم

مطل
لا يجوز اجارة الملاحاة

مطل
يؤخر قتل الذمة ايام فان لم
يأت بالبر فحق يحكم عليه

قضى

قضى عليه **سبل** عن الدلال اذا ضايعت
 منه السلعة ودفعها ثم تغد لها فترقت
 من دارة او ضايعت منه **اجاب** اذا ادعى
 الدلال ان المبتاع وقع منه وضاع ولا ادري
 كيف ضاع لا ضمان عليه كذا في قاضي خان
 واذا دفع الدلال السلعة لمن يشتريها
 فاخذها وهرج في فتاوى الدسني انه
 لا ضمان على الدلال لان هذا امر لا بد منه في البيع
 وفي فتاوى قاضي خان اذا طلب المبيع من
 الدلال بدراهم معاومة فوضعه عند الذي
 طلبه منه فقال ضاع ميني كان عليه قيمته
 لانه اخذ على سؤم الشرا بعد بيان الثمن قالوا
 ولا شيء على الدلال هذا اذا كان ماذونا بالرفع
 الى من يريد الشرا فان لم يكن ماذونا في ذلك
 يكون الدلال ضامنا **سبل** عن الدلال
 اذا باع السلعة باذن مالكها فتحت المشتري
 هل يلزم الدلال الثمن **اجاب** لا ضمان على الدلال
سبل هل يقبل قول الذي الطيب
 في قدم العيب وجدة **اجاب** لا يقبل قول
 الكافر على المسلمين ولا يثبت بشهادة كافر على مسلم
سبل اذا باع شخص عبدا شخص فقتل

مطل
اذا ضايعت السلعة من الدلال

مطل
لا ضمان على الدلال
مطل
لا يقبل قول الطيب الذي
في قدم العيب على مسلم

مدخل
في العبد الايق وان عيب

مط
فيما اشترى دارا وعمرها

معد
جرح العجا جبار

مط
ما جاز للمسلم فعله فيه فتح
كوة جاز لكلا غير

من عند المشتري فاقام بينة ان له عادة بالهرو
عند بايعه **اجاب** لا يقبل بينة بالغييب
مادام ايقا فاذا اثبت حوته واقام بينة
انه كان ايقا عند البايع بعد البلوغ ثم ابق
عند المشتري بعد البلوغ رجع حينئذ
بنقصان العيب **سئل** عن اشترى من اخر
دارا وعمرها وزاد فيها بنا وكذا كسفيه
وغمرها ثم ظهر ان البايع كان تقدم له بيع
فيها لآخر **اجاب** اذا اتين ان البايع ملك
الغمر بينة شرعية فان لم يرض المشتري
بهذا البيع وكلف المشتري نقص ما فعل رجع
المشتري على البايع باليمن وبما نقص البناء والغمر
بالقلع **سئل** عن دواب سائية ففقد
بعضها فقتله **اجاب** اذا كانت له
المواشي في المزرعي فالتفت شيئا من مال
او ادمى او زرع ولم يكن ارسل احد فاداه
فنه للمحدث العجا جاز **سئل** عن الذمي اذا
بنا دارا عليه من دون المسلم وجعل لها
طاقات وشبابيك تسرف على هوانه هل
يمكن من فساد **اجاب** اهل الذمة فسر المعاملات
كالمسلمين ما جاز للمسلم ان يفعله في ملاله

جاز

جاز لهم ومالم يجر للمسلم لم يجر لهم وانما يمنع
من تعلية بناءه اذا حصل ضررا جاز من منع
ضوء وهو هذا ظاهر المذهب وذكر القاض
ابو يوسف في كتاب الخراج له ان يمنع اهل
الذمة ان يسكنوا بين المسلمين وهو الذي
اقتى به بنا **سئل** اذا اتلف الصغير مالا
او قتل نفسا او باع او اشترى باذن و
وخسر ما ذيل **اجاب** ما اتلفه من الاموال
فهو في ماله ان كان له مال اخذ منه والا
طوبى به اذا حصل له مال وما اتلفه
من الاموال ميسر سوا كان عمدا او خطأ فهو
على ما قلته اذا كان موجه فوق موجب
الوصحة وان كان موجه اقل من ذلك
فهو في ماله واذا خسر فهو في ماله ايضا
على حسب ما ذكر ولا يطالب به من اذن له
في البيع والشرا **سئل** عن الفسخ بالغبن
الفاحش هل هو مذهبنا **اجاب** ذكر
في القنية ان البايع اذا غبن المشتري
او المشتري اذا غبن البايع فالمغبون
الفسخ في احدي الروايتين بالغبن
الفاحش واختارها بعض المشايخ **سئل**

مط
اذا اتلف الصغير مالا ما حكمه

مط
في الفسخ بالغبن الفاحش

وإذا شهدوا بخطه وروية
ذكره وقت كتابته

عقل حكم الحاكم بعلمه

ح

لا يجوز بيعه بغيره

إذا كتب الرجل خطه باقراره ثم مات أو انكر
فشهد عليه أنه خطه هل حكم عليه بما فيه
اجاب إذا كتب قرارا على الرسم المعتبر
بحضرة الشهود فهو معتبر فليسع من شاهد
كتابه ان يشهد عليه اذا اخذ اذا عرف
الشاهد ما كنبه فيه واقراء عليه أما اذا
شهد واعليه أنه خطه من غير ان يشاهدوا
كتابه لا حكم بذلك **سئل** هل حكم الحاكم
بعلمه في التقرر **اجاب** نعم حكم بعلمه
ويقبل فيه شهادة النساء على الرجال **سئل**
هل يجوز وقف العين الموهوبة والمتا
اجاب نعم يجوز وقفها اذا افترقا وانقضت
مدة الاجارة لا يجوز له بيعها **سئل** عن اهل
الذمة اذا انظاهروا ببيع الحر في بلاد
المسلمين الممنوعين عنهم هل يجوز ان يضا
وماذا يجب عليهم **اجاب** يبيعون من اهل
ذلك في بلاد المسلمين التي تقام فيها احوالهم
واجتماع فان لم يبيعوا او راي الحاكم
باراقها فعول **سئل** عن فسقية صغير
نوضون فيها الناس وينزل فيها الماء
المستعمل في كل يوم يترك فيها ما جدد

هل

هل يجوز الوضوء فيها **اجاب** اذا لم يقع فيها
الماء المدفون لم يضر **سئل** اذا كانت قسمة
الموارث عند اهل الذمة على غير ما هي عند
المسلمين فاردوا ببيع عقار وجاوا الى شهود
المسلمين يكتبوا مبايعة العقار وعلى حكمهم
هل يجوز للشهود ان يكتبوا المبايعة على ملتهم
اجاب نعم للشهود ان يشهدوا واعلمهم اذا
كان ذلك من ديارهم ولا يعرض لهم فيه
الا اذا ترافعوا الى حاكم المسلمين فليقصي
عليهم بحكم المسلمين **سئل** عن شرك طلب
من شركه او من العامل في مال المضاربة
حساب مباح واصرف فقال لا اعلم حاسبا
وانما بيعت واصرفت فنهى هذا القدر
هل يلزم بعمل المحاسب **اجاب** القول
قول الشريك والمضارب في مقدار الزرع
والخسران مع عينه ولا يلزمه ان يذكر الامر
مفصلا والقول قوله في الضياع والرد
الى الشريك الاول **سئل** عن رجل طلق زوجته
وله منها ولد وولد التمين فاجرها الولد
مدة طويلة لينتفع به في التانيس وقصا
الحوايج باجرة واذن لاني صرف في نفقته

مهلك
تترك اهل الذمة وما يدنون

لا يلزم الشريك المحاسبية مفصل
والقول قوله في الربح والخسران

اذا ذهب الدين من المديون ليس له ان يرجع فيه لان الدين
سقط بالهبة فلا يحتمل العود قاضيا ان في هبة الوالد
لولده
فتاوى العطار
كتاب الهبة

ثم تزوجت هذه المطلقة فارادنا تراخ
الولد منها فحصل هذه الاجارة صحيحة **اجاب**
اذا اجر من امره لم تنفعه مدة معلومة
يمكن ان يفعلها الصغير فالاجارة صحيحة
والاذن صحيح واذا تزوجت فلا كذب
فسخ الاجارة واخذ منها اذا الزوج
ربما يتضرر الصغير به بل هو الغالب فهو
عذر والاجارة تفسخ بالاعذار **سئل**
عن رجل كتب عليه من طور لمحض بالفيديا
ثم ادعى المقر بانه احوال عليه بمبلغ وقبضت
زوجته ايضا فادعى المقر له ان المبلغ
المذكور دخل في حسمه ولم يكن القابض
ذكر ذلك ولا خسر الا شاهد قال قوله له
او المقر **اجاب** اذا اقر قبض حسمه من
الدين ولم يبين وجه القبض فالقول قوله
في بانه انه من جهة الحوالة وما قبض على
بزوجته مع عسسه الى ان يصم المديون
ببنة انها غير ما اخذته وغير ما قبضته
الزوجه **سئل** عن جماعة مستحقين وقفا
اجروه نحو خمس سنه وضمنوا درك
بعضهم بعضا وقبضوا الاجرم معجلا

واقرب الدين
انه قبض منها حسمه

فمن

فمنها المستاجر والنسائي الوقف زيادات
كثيره ثم ان الاجارة فسخت بانتقال الوقف
من بطن الى بطن فما حكم في النسا المستحدم
هل يلزم المستاجر هذا ام يلزم الموصون
بالقيمة **اجاب** المستحقون ليس لهم ان يوب
الا ان شرط الواقف لهم ذلك او ياذن
لهم من له ولاية الاجارة من ناظر او قاض
واذا اجر وابل ولاية فليس لهم ان يوجروا
هذه المدة الطويلة الا ان يكون الواقف
اطلق لهم ذلك وان لم يكن اطلق لهم ذلك
فهي اجارة فاسدة بنفسه وبحسب على المتاجر
احرا المدا لما انتفع منه من المدة الا ان
يحكم حاكم بري جوازها لصحة فحينئذ
يجوز ولا تنفس حتى يموت احد من المتحتمين
وان تبدل للشيخ واذا لم تنفس فبقي
الى مضي المدة فاذا مضت المدة بقي مع
المستاجر باجره الى ان تكون المصلحة
في علونه فحينئذ يوتر النسا برفع بنيانه
اذا وجد من يستاجرها بما يذفع المستاجر
الى النسا واذا امانت المستاجر في اثبات
المدة بنفسه اجالته وتزوج ورثته

جروا

مطلب
يجب على المستاجر اجر المثل

المدد

بالولد

طلب
لا يوجب العقار الزمنية

بما عمل من الاجرة لما بقي من الاجرة على القارة
او على من ضمن الدرك في الاجرة وان اتموا
على الانتفاع بالعن المستاجر فعليه اجر
المثل الى وقت الفسخ **سبل** اذا اتم
الزوج زوجته وامتنع من وطئها هل لا
المطالبة **اجاب** حتى المراجعة المطالبة
للزوج في الوطئ مرة واحدة واما فيما
بينه وبين الله تعالى فينبغي ان لا يترك
وطئها احيانا **سبل** هل يمكن الاحتفاظ
من اخراج الولد والمأفزة به **اجاب**
اذا وقع الطلاق وارادت المأفزة به
ان كان البلد الذي قصدت بلدها
وكان الزوج قد تزوج بها فلا بد ان
ولدت له منها وان لم تكن بلدها او كان
بلدها لكن الزوج ما وقع بها فلا بد
ان يمنعا من ان يسافرا الى هذه اهل
الصح **سبل** من شخص وقف عقارات
ودور افاد وجرت عشر سنين هل يصح في جميع
المدة او تصح في ثلاث سنين وتتطيل
في الثاني **اجاب** احاطة الوقف اكثر
من ثلاث سنين ان كان ارضا فاكتر

من

من سنة وان كان دار الاجور وتفسخ اذا
لم يشرط الواقف شيئا واما اذا شرط شرط
فيتبع ولا يزداد عليه الا لفروقة لا بد منها
والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه
فينفسخ العقد في جميع المدد والله اعلم
تمت الفتاوى السراجية
على يد كاتبها عيسى الله
ولو الله هو امير
سبل
واعلم
م

زيد نائبك تحصيل اندوكي محصولات نائبك حقدرد
 لو خسه قاضيك حقدرد بيان بوزلوب مثاب اوله
 الحوا نائبك حتى اولق نذن لازم كللكي قاضيك حتى اوله
 صورة مزورده واقع اولان محصولات نائب مزبور
 طيب خاطر ايله قاضيه ورميوك بحسب الشرع
 الشريفه الماعنه قادر اولوركي بيان بوزلبه
 الحوا مكره جبراً وظلماً اله حواجه حله
 صورة مزورده نائب وبردوكي حقدردن وغتق نامدن
 و محلا نذن وصور نذن و قسندن و سائر قضايه
 متعلق اولان خصوص نذن حاصل اولان نقود
 كلياً نصب ايدن قاضيكدر بوضه نايكدر بيان
 الحوا نايكدر حواجه حله
 صورة مزورده واقع اولان محصولات نائب مزبور
 طيب خاطر ايله قاضيه ورميوك بلكه رنجيده حله
 اولق ايله ورسه اول محصول قاضيه حلال اولور
 بيان بوزلبه الحوا اولماز
 صورة مزورده نائب تحصيل اندوكي محصولات
 ورسومات عزل و نصب قاضي النذه ايكن نائبك
 اولق نذن لازم كلور بيان بوزلوب مثاب اوله
 الحوا بادشاه عالم پناه حضرت ناري هرقاضيك براننده
 نائب طوبغه اذت شريفلي اولمقدردر حواجه حله

١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠

قيل في دعوي مستحق في الوقف على مستحق فيه هل هو مسموعة ام غير مسموعة الجواب مصرحاً فيه بنقول
 اصحاب الجواب المصرح به ان الدعوي من الموقوف عليه لا تصح قال في المبكر الدعوي من
 الموقوف عليه غير مسموعة على الصحيح وبه يفتي كذا في جامع الفصولين قال في التاتارخانيه
 لو ادعي انسان في الوقف لا تسمع الدعوي على ارباب الوقف وانما تسمع على القيم او على
 الواقف انتهى وفي فتاوي شيخنا الشيخ محمد ابراهيم السراج الدين الحانزي واما الدعوي
 على المستحق فهي جائزه حيث كان واضع يده لوضع يده نعم الدعوي من المستحق
 قيل لا يجوز والحق ان الوقف اذا كان على محيي تصح الدعوي منه انتهى لكن
 قال في جامع الفصولين في هذه المسئلة ويقتى بانه لا تصح لان حقه اذ الغلة لا تصرف
 في الوقف انتهى وفيه ايضاً ان مستحق غلة الوقف لا يملك دعوي غلة الوقف
 وانما يملك المتولي وفيه رمز للعدت لا تسمع الدعوي من الموقوف عليه ثم رمز لو
 لسواد ابن رستم تسمع قال وبالاولي يفتي انتهى وقد علمت ان فيه روايتين وان

لا يصح عدم الصوة فما خالف يحمل على الرواية الثانية والله اعلم خبيره في الوقف
 قيل في شخصه فدر عليه السلطان وظيفه والده بعد وفاته فانهي اضر للسلطان العلية ان
 الوظيفه على شخص غير من انتهى انما عليه في الواقع فعزله واعطى المنهي حسب انتهائه
 هل حيث كانت الوظيفه على شخص غير المنهي فيبه لم يصادف كل من العزل والتولية
 محلاً ام لا اجاب نعم لم يصادف كل من العزل والتولية محلاً اذا اعطاه بناء على
 انتهائه وحيث كان انتهائه خلاف الواقع فلا اعطاه لم يصادف محلاً والوظيفة
 باقية على من وصفت اليه اولا والله اعلم
 وصيغة كانت في يد رجل فخرج بغير علمها بمال هل تكون من قرة السلطان او لمن فخرج
 له عنها اجاب انما تكون من قرة السلطان اذا الفخرج لا يمنع تقريره سوا قلنا بصحة
 المنازع فيها او بعدها الموافق للمقرر الفقهاء كاهل العلامة الشيخ علي ابن غانم
 المقدسي ثم رتب صريح المسئلة في مخرج منها ان لا فعية لا بمنح في كتاب الوقف لمصروته
 لو صابت ثم رتب صريح المسئلة في مخرج منها ان لا فعية لا بمنح في كتاب الوقف لمصروته
 كما افتى بعضهم وهو ظاهر بل لو قرة مع علمه به لكانت كمالاً ان صحبه النزل
 سبب ضعيف لا بد من انضام تقرير القاضى اليه ولم يرد فقدم المقرر والله اعلم

خبيره في الوقف